

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير والبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المحتويات	الصفحات
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢ - ٦
بيان المركز المالي الموحد	٧
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٨
بيان الدخل الشامل الآخر الموحد	٩
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١ - ١٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٣ - ٦٥

تقرير مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

يسر أعضاء مجلس الإدارة أن يقدموا للسادة مساهمي بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

في إطار تركيز البنك على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات ذوي الثروات الضخمة، فقد شعرنا بالارتياح خلال سنة ٢٠٢٢ تجاه المؤشرات الملموسة على النجاح في تنفيذ استراتيجيتنا، حيث قمنا بزيادة قاعدة عملائنا بنسبة ٢٤٪ من خلال تكوين علاقات جديدة مع العملاء في مجال إدارة الثروات على المستويين المحلي والدولي، مع الاستمرار في بناء البنية الأساسية اللازمة للنمو.

خلال سنة ٢٠٢٢، ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٧١٪ لتصل إلى ٣,٣٧٩ مليون درهم (١,٩٧٩ مليون درهم في سنة ٢٠٢١)، بينما ارتفعت قيمة الموجودات برسم الأمانة لدى البنك بنسبة ١٠٪ لتصل إلى ٣,٧٦٤ مليون درهم (٣,٤٣١ مليون درهم في سنة ٢٠٢١). وارتفع مجموع موجودات العملاء الخاضعة للإدارة بنسبة ٣٢٪ ليصل إلى ٧,١٤٣ مليون درهم (٥,٤١٠ مليون درهم في سنة ٢٠٢١). ووصل مجموع موجودات الميزانية العمومية إلى ٣,٨٨٦ مليون درهم، بزيادة قدرها ٣٥٪ عن السنة السابقة (٢,٨٧٠ مليون درهم).

اختتم البنك سنة ٢٠٢٢ بصافي خسارة سنوية قدرها ٢٣,٧ مليون درهم بسبب مخصصات انخفاض القيمة المسجلة على بعض الاستثمارات (٢٠٢١: صافي ربح سنوي قدره ٣٠,٦ مليون درهم)، ولكن مع الحفاظ على معدل ملائم لكفاية رأس المال بنسبة ٢٠,٩٢٪ (٢٧,٨٥٪ في سنة ٢٠٢١). وارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٧٪ لتبلغ ١٠١,٤ مليون درهم (٩٤,٤ مليون درهم في سنة ٢٠٢١).

لا تزال مقومات البنك الأساسية سليمة بحسب ما تشير إليه نسبة كفاية رأس المال وودائع العملاء، ويتمتع البنك بوضع جيد يؤهله للاستفادة من الصعود المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزاً مالياً يحظى بمكانة مرموقة على الصعيد العالمي ويعد جاذباً للأعمال والمواهب من جميع أنحاء العالم.

خلال سنة ٢٠٢٢، تقدم البنك بطلب إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتحويل ترخيصه من بنك استثماري إلى ترخيص بنك مقيد بموجب لائحة الترخيص المقيد للبنوك (تعميم رقم ٢٠٢٢/٢٣)، والذي سيسمح للبنك بتوسيع نطاق أنشطته المرخصة وقاعدة عملائه. وينص الترخيص الجديد على توفير رأس مال مدفوع بحد أدنى مليار درهم. وقد وافق المصرف المركزي على الزيادة المقترحة في رأس مال البنك من ٧٠ مليون درهم إلى مليار درهم على مرحلتين: المرحلة الأولى وتتكون من تحويل الاحتياطي القابلة للتوزيع (بما في ذلك الأرباح المحتجزة) بمبلغ ٢٨٠ مليون درهم، والمرحلة الثانية وتتكون من إصدار أسهم بمبلغ ٦٥٠ مليون درهم. وكما في ٦ يناير ٢٠٢٣، ارتفع رأس المال المدفوع لدى البنك إلى ٣٥٠ مليون درهم بعد الانتهاء من المرحلة الأولى.

ونحن إذ نواصل مسيرة نمونا، فإننا نتوجه بالشكر لعملائنا على دعمهم لنا، وكذلك لموظفينا على إخلاصهم وتفانيهم في العمل. كما نعرب عن خالص شكرنا وفائق تقديرنا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على الدعم الذي تلقاه البنك طوال سنة ٢٠٢٢.

مجلس الإدارة
٢١ فبراير ٢٠٢٣

دبي، الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

التقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

رأينا

برأينا، تعبر البيانات المالية الموحدة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي الموحد لبنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") وشركته التابعة (معاً "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعن أدائه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

نطاق التدقيق

تتكون البيانات المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان الدخل الشامل الآخر الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة وتشمل السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد أجرينا تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. ويتم إيضاح مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير بمزيد من التفصيل ضمن فقرة مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المدرجة ضمن تقريرنا.

نرى أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للقواعد الأخلاقية الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق

نظرة عامة

أمر التدقيق الرئيسي	● قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
---------------------	------------------------------------

في إطار تصميم تدقيقنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. وعلى وجه الخصوص، أخذنا بالاعتبار الأحكام الذاتية التي وضعها أعضاء مجلس الإدارة، ومنها ما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي انطوت على وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. وكما هو الحال في كل من عمليات التدقيق لدينا، تطرقنا أيضاً إلى مخاطر تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، بما في ذلك بين أمور أخرى، النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.

لقد قمنا بتصميم نطاق التدقيق من أجل تنفيذ أعمال كافية تمكننا من تقديم رأي حول البيانات المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات المحاسبية والضوابط، والقطاع الذي تعمل فيه المجموعة.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت أكثر الأمور أهمية أثناء تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التطرق إلى هذه الأمور في سياق تدقيقنا على البيانات المالية الموحدة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً مفصلاً بشأن هذه الأمور.

أمر التدقيق الرئيسي	كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:	لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية على احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:
تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة على جميع الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل.	<ul style="list-style-type: none"> اختبرنا مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. قمنا بالاستعانة بخبرائنا من أجل تقييم الجوانب التالية: <ul style="list-style-type: none"> الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزاماتها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. معقولية الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تحديد التعرض الناتج عن التعثر، واحتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر بما في ذلك النظر في دفعات السداد والعمليات الحسابية الناتجة. وبالنسبة إلى عينة من التعرضات، تحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل.
كما تتخذ المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر وتحديد التعرض الناتج عن التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.	
وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان.	
تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في الإيضاح ٤ من البيانات المالية الموحدة.	

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

منهجنا في التدقيق (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

➤ أمر التدقيق الرئيسي	➤ كيفية تعامل مدقق الحسابات مع أمر التدقيق الرئيسي
يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الرئيسية لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات التي ازدادت بشكل كبير نتيجة لبيئة الاقتصاد الكلي مما يؤثر على معايير تصنيف المراحل المطبقة على الموجودات المالية وعلى إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتقييم مخصصات الانخفاض في القيمة.	➤ بالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملائمة افتراضات وضع المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس الخطر وأهمية التعرضات الفردية.
	➤ قمنا بتقييم الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة للتأكد من التزامها بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ وكذلك الإفصاحات المتعلقة بتأثير بيئة الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة.

معلومات أخرى

يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات (ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها).

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يتطرق إلى المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي تأكيد عليها بأي صورة كانت.

وفيما يتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة سلفاً، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى.

إذا توصلنا - بناءً على العمل الذي نكون قد قمنا به - على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا. وليس لدينا ما ندرجه في التقرير بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة حول البيانات المالية الموحدة

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وكذلك إعدادها طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، وعن تلك الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لكي يتمكنوا من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم مدى قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بهذه الاستمرارية، وكذا استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كان أعضاء مجلس الإدارة يعتزمون تصفية المجموعة أو وقف أنشطتها أو لم يكن لديهم أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يتحمل القائمون على الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة ككل خاليةً من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يمثل التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الاحتيال أو الخطأ وتعتبر جوهريّة إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر تلك الأخطاء، إفراداً أو إجمالاً، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهريّة ناتجة عن الاحتيال بعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولة التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مدقق الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها نتوقف على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع المجموعة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية الموحدة ونسقتها ومحتوياتها، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة على النحو الذي يضمن العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

نتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت التدقيق المقرر ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة نحددها في الرقابة الداخلية أثناء تدقيقنا.

نقدم أيضاً للقائمين على الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للحد من المخاطر أو سبل الحماية المطبقة إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور المنقولة للقائمين على الحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء التدقيق على البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها أمور التدقيق الرئيسية، ثم ندرجها في تقرير مدقق الحسابات باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمراً لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المنافع التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين في بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع (تابع)

التقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، نفيكم بما يلي:

- أننا حصلنا على كافة المعلومات التي اعتبرناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أن البيانات المالية الموحدة قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، طبقاً للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية سليمة.
- أن المعلومات المالية التي يتضمنها تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للمجموعة.
- أن الإيضاح رقم (٨) حول البيانات المالية الموحدة يبين الأسهم التي قامت المجموعة بشرائها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- أن الإيضاح رقم (٢٣) حول البيانات المالية الموحدة يبين المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي بموجبها أبرمت هذه المعاملات.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن المجموعة قد خالفت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ أيّاً من الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١، أو فيما يتعلق بالبنك، ونظامه الأساسي بشكلٍ يمكن أن يكون له تأثير جوهري على أنشطة المجموعة أو مركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- أنه بناءً على المعلومات المقدمة لنا لم تكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة.

وإضافة إلى ذلك ووفقاً لما تقتضيه المادة (١١٤) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، نفيكم بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

برئيس ووترهاوس كوبرز
٢١ فبراير ٢٠٢٣



مراد النصور
سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ١٣٠١
المكان: دبي، الإمارات العربية المتحدة

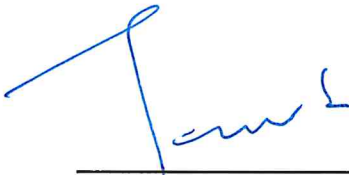
بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

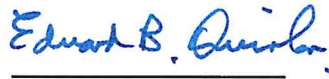
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
٢٧٦,٣٨٥	٤٠٢,٢٤٨	٥	الموجودات
٢٧١,١٤٦	٩١٢,٤٢٠	٦	نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
٩١٤,٤٧٣	٩٩٠,٩٩٨	٧	مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي
١,٣٦١,٣٧٦	١,٥٣٨,٥٨٤	٨	قروض وسلفيات، بالصافي
٤٢,٦٧٦	٣٧,٩٠٤	١٠	استثمارات، بالصافي
٢,٩٠٨	٢,٥٠٥	٣٠,١١	موجودات أخرى
١,٠٢٧	١,٢٤٦	٣٠,١١	ممتلكات ومعدات
			موجودات غير ملموسة
٢,٨٦٩,٩٩١	٣,٨٨٥,٩٠٥		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
١,٩٧٨,٧٣٥	٣,٣٧٩,١٦٢	١٢	المطلوبات
٣٥٠,٩٩٦	-	١٣	ودائع العملاء
٥٩,١٥١	٧٩,٨٢٩	١٤	مبالغ مستحقة إلى البنوك
			مطلوبات أخرى
٢,٣٨٨,٨٨٢	٣,٤٥٨,٩٩١		مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١٥	رأس المال
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١٥	احتياطي قانوني
٤٤,٢٥١	٤٤,٢٥١	١٥	احتياطي خاص
١٣,٤١٢	٢١,٨٤٤		احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان
١٠,٢٤١	(٢٠,٢٨١)		تغيرات متراكمة في القيمة العادلة
٣٠٧,٩٧٧	٢٧٥,٨٧٢		أرباح محتجزة
٤٨٠,٨٨١	٤٢٦,٦٨٦		حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
٢٢٨	٢٢٨		حصص غير مسيطرة
٤٨١,١٠٩	٤٢٦,٩١٤		مجموع حقوق الملكية
٢,٨٦٩,٩٩١	٣,٨٨٥,٩٠٥		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تم اعتماد البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠٢٣ ووقعها بالنيابة عن المجلس:



جوراف شاه
(الرئيس التنفيذي)



إدوارد كوينلان
(عضو مجلس الإدارة)



عمر عبد الله الفطيم
(رئيس مجلس الإدارة)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٣٦,٠١٢	٥٣,٦٩٧	١٦ إيرادات الفوائد
٦٣,٠٥١	٥٤,٤٥٩	١٧ صافي الإيرادات من الاستثمارات
٩٩,٠٦٣	١٠٨,١٥٦	
(٢٨,٢٥٢)	(٣٥,٥٤٧)	مصاريف الفوائد
٧٠,٨١١	٧٢,٦٠٩	إيرادات الفوائد والاستثمار، بالصافي
٢١,٥٤٩	٢٣,٦٩٦	١٨ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى
٢,٠٤٣	٥,٠٩٥	أرباح صرف العملات، بالصافي
٩٤,٤٠٣	١٠١,٤٠٠	الإيرادات التشغيلية
(٦٨,٢٩٥)	(٧٠,٥٤٣)	١٩ مصاريف عمومية وإدارية
٤,٥١١	(٥٤,٥٣٠)	١-٩ صافي (خسارة) / عكس الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
(٦٣,٧٨٤)	(١٢٥,٠٧٣)	المصاريف التشغيلية
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	(خسارة) / ربح السنة
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	العائد إلى:
-	-	مساهمي الشركة الأم
		حصص غير مسيطرة
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	(خسارة) / ربح السنة
٤٣,٧٤	(٣٣,٨٢)	٢١ (الخسارة) / الربحية الأساسية والمخفضة للسهم العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (بالدرهم)

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	(خسارة) / ربح السنة
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة		
٤,١٠٩	١٤,٩١٦	التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣٧	-	ربح من بيع استثمارات
بنود قد يُعاد تصنيفها لاحقاً في حساب الربح أو الخسارة		
(٨,٧٨٣)	(٤٥,٤٣٨)	التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالصافي
(٤,٦٣٧)	(٣٠,٥٢٢)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
٢٥,٩٨٢	(٥٤,١٩٥)	مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة
العائد إلى:		
٢٥,٩٨٢	(٥٤,١٩٥)	مساهمي الشركة الأم
-	-	حصص غير مسيطرة
٢٥,٩٨٢	(٥٤,١٩٥)	مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١	٢٠٢٢	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	الأنشطة التشغيلية
		(خسارة) / ربح السنة
		تعديلات لـ:
١,٨٤٥	٩١٤	١١ استهلاك ممتلكات ومعدات
١٥٦	٢٦١	١١ إطفاء موجودات غير ملموسة
٣,٤٠٩	٣,٤٩٤	٢٠ استهلاك موجودات حق الاستخدام
(٤,٥١١)	٥٤,٥٣٠	١-٩ صافي خسارة/ (عكس) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
٣١,٥١٨	٣٥,٥٢٦	الأرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(١٠,٠٢٥)	(٨٧,٧٤٧)	٥ تغيير في الودائع النظامية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
-	(٩٣,٢٨٢)	التغير في مبالغ مستحقة من البنوك بفترة استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر
(٤٩٣,٤٥٢)	(٧٦,٥٤٣)	٧ التغير في القروض والسلفيات، بالصافي
(١٥٩,٢٢٨)	(٢٦٢,٦٣٧)	٨ التغير في الاستثمارات، بالصافي
(٢٧,٠١٨)	١,٢٧٨	١٠ التغير في الموجودات الأخرى
١٧٩,٣١٨	(٣٥٠,٩٩٦)	١٣ التغير في المبالغ المستحقة للبنوك
١٤٦,٠١٧	١,٤٠٠,٤٢٧	١٢ التغير في ودائع العملاء
٣٥,٤٩٣	٢٠,٦٧٨	١٤ التغير في المطلوبات الأخرى
(٢٩٧,٣٧٧)	٥٨٦,٧٠٤	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(١,٦٦٦)	(٩٩١)	١١ شراء ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة
(١,٦٦٦)	(٩٩١)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٢٩٩,٠٤٣)	٥٨٥,٧١٣	صافي الزيادة / (النقص) في النقد وما في حكمه
٨٢٠,٩٨٣	٥٢١,٩٤٠	النقد وما في حكمه في ١ يناير
٥٢١,٩٤٠	١,١٠٧,٦٥٣	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر
		يشمل النقد وما في حكمه المبالغ التالية الواردة في بيان المركز المالي التي تبلغ فترات استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل:
٢٥٠,٢٨٦	٢٨٨,٤٠٢	٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (باستثناء الودائع النظامية)
٢٧١,٦٥٤	٨١٩,٢٥١	٦ مبالغ مستحقة من البنوك
٥٢١,٩٤٠	١,١٠٧,٦٥٣	
		التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح
٩,٩٧٩	١٥,٥٥٧	فوائد مدفوعة
٧٣,٨٣٣	٩٧,٩٨٩	فوائد مقبوضة (بما في ذلك الفوائد من الاستثمارات)
٨,٠١٨	٩,٩٤٦	توزيعات أرباح مقبوضة

الإيضاحات المرفقة على الصفحات من ١٣ إلى ٦٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان*	تغيرات متراكمة في القيم العادلة	أرباح محتجزة	المجموع	حصة غير مسيطرة	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	١٣,٤١٢	١٠,٢٤١	٣٠٧,٩٧٧	٤٨٠,٨٨١	٢٢٨	٤٨١,١٠٩	في ١ يناير ٢٠٢٢
-	-	-	-	-	(٢٣,٦٧٣)	(٢٣,٦٧٣)	-	(٢٣,٦٧٣)	خسارة السنة
-	-	-	-	(٣٠,٥٢٢)	-	(٣٠,٥٢٢)	-	(٣٠,٥٢٢)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
-	-	-	-	(٣٠,٥٢٢)	(٢٣,٦٧٣)	(٥٤,١٩٥)	-	(٥٤,١٩٥)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
-	-	-	٨,٤٣٢	-	(٨,٤٣٢)	-	-	-	تحويل إلى احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٢١,٨٤٤	(٢٠,٢٨١)	٢٧٥,٨٧٢	٤٢٦,٦٨٦	٢٢٨	٤٢٦,٩١٤	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

* وفقاً لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات الانخفاض في قيمة الائتمان المحسوبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان" على أنه تخصيص من الأرباح المحتجزة. وهذا الاحتياطي غير متاح لدفع توزيعات الأرباح.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

رأس المال ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	احتياطي خاص ألف درهم	احتياطي الانخفاض في قيمة الائتمان *	تغيرات متراكمة في القيم العادلة ألف درهم	أرباح محتجزة ألف درهم	المجموع ألف درهم	حصص غير مسيطرة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	٤,٨٨٥	١٤,٨٧٨	٢٨٥,٨٨٥	٤٥٤,٨٩٩	٢٢٨	٤٥٥,١٢٧
-	-	-	-	-	٦١٩,٣٠	٣٠,٦١٩	-	٦١٩,٣٠
-	-	-	-	(٤,٦٣٧)	-	(٤,٦٣٧)	-	(٤,٦٣٧)
-	-	-	-	(٤,٦٣٧)	٦١٩,٣٠	٢٥,٩٨٢	-	٢٥,٩٨٢
-	-	-	٨,٥٢٧	-	(٨,٥٢٧)	-	-	-
٧٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	٤٤,٢٥١	١٣,٤١٢	١٠,٢٤١	٣٠٧,٩٧٧	٤٨٠,٨٨١	٢٢٨	٤٨١,١٠٩

الإيضاحات المرفقة على الصفحات من ١٣ إلى ٦٥ تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ معلومات عامة

تأسس بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع ("البنك") بتاريخ ١٧ فبراير ١٩٧٦ في دبي، الإمارات العربية المتحدة بموجب مرسوم صادر عن صاحب السمو حاكم إمارة دبي. وفي سنة ١٩٩٩ سُجل البنك كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية الإماراتي رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). دخل القانون الاتحادي رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ ("قانون الشركات") بشأن الشركات التجارية حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢ ليحل محل القانون الاتحادي الحالي رقم ٢ لسنة ٢٠١٥، وقد امتثل البنك لمتطلبات القانون.

يتمثل نشاط البنك في أعمال استشارات الاستثمار وإدارة الثروات. وعنوان مكتب البنك المسجل هو ص. ب. ٥٥٠٣، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تشمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المعلومات المالية للبنك وشركته التابعة (يشار إليهما معاً باسم "المجموعة").

إن البنك عبارة عن شركة تابعة لشركة الفطيم الخاصة ذ.م.م، والتي تمتلك نسبة ٥٢,٨٥٪ (٢٠٢١: ٥٢,٨٥٪) من أسهم البنك.

٢ أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء سندات الدين وأسهم حقوق الملكية والمشتقات المصنفة إما بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع مقابل الموجودات.

يتم عرض البيانات المالية الموحدة بـ درهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم الإماراتي) ويتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة تتوافق مع سياسات إعداد البيانات المالية الموحدة السنوية المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

١-٢ بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتلتزم بتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأحكام القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تطبيق قانون ضريبة الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة وتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ "ضرائب الدخل"

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢، أصدرت وزارة المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مرسوماً بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تطبيق الضرائب على الشركات والأعمال (قانون ضريبة الشركات أو القانون)، وذلك لفرض نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم نشر القانون سابقاً في الجريدة الرسمية في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٢، وأصبح قانوناً نافذاً بعد ١٥ يوماً. وسيصبح نظام ضريبة الشركات ساري المفعول للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣. ستخضع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة بوجه عام لمعدل ضريبة الشركات بواقع ٩٪، بينما سيطبق معدل ٠٪ على الدخل الخاضع للضريبة والذي لا يتجاوز حداً معيناً سيتم توضيحه بموجب قرار من مجلس الوزراء (من المتوقع أن يكون ٣٧٥,٠٠٠ درهم بناءً على المعلومات الصادرة عن وزارة المالية).

ومع ذلك، هناك عدد من القرارات المهمة التي لم يتم الانتهاء منها بعد بقرار من مجلس الوزراء، بما في ذلك الحد الأدنى المذكور أعلاه، والتي تعتبر مهمة للغاية بالنسبة للمنشآت لتحديد وضعها الضريبي ومقدار الضريبة المستحقة. لذلك، وحتى صدور مثل هذه القرارات المهمة من قبل مجلس الوزراء، خلصت المجموعة إلى أن هذا القانون غير ساري المفعول عملياً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وعليه لم يتم سنه أو سنه بشكل جوهري من منظور المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل. ستواصل المجموعة مراقبة توقيت إصدار هذه القرارات المهمة من مجلس الوزراء لتحديد وضعها الضريبي ومدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - ضرائب الدخل.

تعمل المجموعة حالياً على تقييم التأثير المحتمل على بياناتها المالية، من منظور الضرائب الحالية والمؤجلة، بمجرد أن يتم سن القانون بشكل فعلي.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٢ أساس التوحيد

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركته التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك معرضاً لعوائد متغيرة أو لديه حقوق من مساهمته في المنشأة المستثمر فيها وأن يتمتع بالقدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال سيطرته على هذه المنشأة. وعلى وجه التحديد، لا تتحقق سيطرة البنك على المنشأة المستثمر فيها إلا إذا استوفى البنك ما يلي:

- أن يسيطر على المنشأة المستثمر فيها (أي وجود حقوق نافذة تمنحه قدرة حالية على توجيه الأنشطة ذات العلاقة بالمنشأة المستثمر فيها).
- أن يكون معرضاً لعوائد متغيرة أو أن يمتلك حقوقاً من مشاركته في المنشأة المستثمر فيها.
- أن يستطيع استخدام سلطته على المنشأة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها.

يحدد البنك تقييم مدى سيطرته على المنشأة المستثمر فيها إذا كانت الوقائع والظروف تشير إلى وجود تغييرات على عنصر واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه. عندما تكون حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة لدى البنك أقل من حقوق الأغلبية في المنشأة المستثمر فيها، فيكون له السيطرة على المنشأة المستثمر فيها عندما يمتلك حقوق تصويت كافية تمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها من جانب واحد. ينظر البنك في جميع الوقائع والظروف ذات العلاقة عند قيامه بتقييم ما إذا كانت حقوق التصويت التي يملكها كافية لكي تمنحه السلطة على المنشأة المستثمر فيها أم لا، ويشمل ذلك:

- حجم ما يملكه البنك من حقوق تصويت مقابل حجم ما يملكه حملة حقوق التصويت الآخرين وتوزيعها فيما بينهم.
- حقوق التصويت المحتملة المملوكة للبنك وأصحاب الأصوات الآخرين أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من جزاء أي ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي وقائع أو ظروف أخرى تشير إلى أن البنك قادر، أو غير قادر، في الوقت الحالي على توجيه الأنشطة ذات الصلة حين يقتضي الأمر اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في اجتماعات المساهمين.

يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما يحصل البنك على حق السيطرة على الشركة التابعة ويتوقف التوحيد عندما يفقد البنك السيطرة عليها. وعلى وجه التحديد، فإن إيرادات ومصاريف الشركة التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة تُدرج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد اعتباراً من التاريخ الذي يكتسب فيه البنك حق السيطرة على الشركة التابعة حتى تاريخ انتهاء سيطرة البنك عليها. تُعزى الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة. كما يُعزى إجمالي الدخل الشامل للشركة التابعة إلى مالكي البنك والحصص غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى عزز في رصيد الحصص غير المسيطرة. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة حتى تتسق سياساتها المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية على المستوى الداخلي للمجموعة المتعلقة بالمعاملات بين أعضاء المجموعة بشكل كامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركة التابعة التالية التي يمارس البنك السيطرة عليها في هذه البيانات المالية استناداً إلى البيانات المالية للشركة التابعة:

اسم الشركة التابعة	البلد	نسبة الملكية (%)	الأنشطة الرئيسية
		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ ديسمبر ٢٠٢١
شركة إي أي بي للاستثمار ذ.م.م*	الإمارات العربية المتحدة	٢٤٪	الاستثمار في المشاريع التجارية والصناعية والزراعية وإدارتها.

* يتمتع البنك بالقدرة على ممارسة السيطرة على إي أي بي للاستثمار ذ.م.م (المنشأة) حيث أنه يتمتع بحقوق في الحصول على عوائد متغيرة ولديه القدرة على التأثير على العوائد. وحيث إن البنك يمتلك حالياً سيطرة على المنشأة، فقد تم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة. كان لدى المنشأة شركة تابعة مملوكة لها بالكامل وهي شركة إي أي بي انفسمنت منجمنت كايمن ليمتد، وتم تصفيتيها خلال هذه السنة.

المنشآت ذات الأغراض الخاصة

المنشآت ذات الغرض الخاص هي منشآت صُممت بحيث تكون حقوق التصويت أو أي حقوق مماثلة ليست هي العامل الرئيسي في تحديد من يسيطر على المنشأة، على سبيل المثال عندما ترتبط أي حقوق تصويت بمهام إدارية فقط ويتم توجيه الأنشطة الرئيسية من خلال ترتيبات تعاقدية. المنشآت ذات الأغراض الخاصة هي منشآت تقتصر غالباً على أنشطة مقيدة ويتم إنشاؤها لتحقيق هدف دقيق ومحدد مثل توريق الموجودات أو تنفيذ صفقة تمويل محددة. يتم توحيد المنشآت ذات الغرض الخاص إذا خلصت المجموعة إلى أنها تسيطر عليها بناءً على تقييم جوهري لعلاقة المنشأة ذات الغرض الخاص بالمجموعة وكذلك لمخاطر ومزايا هذه المنشأة.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٢-٢ أساس التوحيد (تابع)

المنشآت ذات الأغراض الخاصة (تابع)

- قد تشير الظروف التالية إلى علاقة تكون فيها المجموعة هي المسيطرة من حيث الجوهر، وبالتالي توحيد المنشأة ذات الغرض الخاص:
- يجري تنفيذ أنشطة المنشأة ذات الغرض الخاص بالنيابة عن المجموعة وفقاً لاحتياجاتها التجارية المحددة بحيث تحصل المجموعة على منافع من عمليات هذه المنشأة.
 - يكون لدى المجموعة الحق في الحصول على أغلبية منافع المنشأة ذات الغرض الخاص، وبالتالي قد تتعرض للمخاطر المترتبة على أنشطة المنشأة، أو
 - تحتفظ المجموعة بأغلبية المخاطر المتبقية أو مخاطر الملكية المتعلقة بالمنشأة ذات الغرض الخاص أو موجوداتها من أجل الحصول على منافع من أنشطتها.
- يجري التقييم حول ما إذا كانت المجموعة تسيطر على المنشأة ذات الغرض الخاص في البداية ويعاد التقييم في كل تاريخ بيان مركز مالي.

٣-٢ الأحكام والتقدير الإدارية الهامة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤، وضع أحكام وتقدير افتراضات حول القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. تستند التقدير وما يرتبط بها من افتراضات على التجربة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقدير.

تتم مراجعة التقدير وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم تسجيل التعديلات على التقدير المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقدير إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترة المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

فيما يلي النواحي الهامة التي استخدمت فيها الإدارة تقدير أو افتراضات أو مارست اجتهادات:

تصنيف الموجودات المالية

وفقاً لإرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية بناءً على تقييمات نماذج الأعمال التي يحتفظ فيها بالأصل على مستوى المحفظة وما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة من الموجودات تمثل فقط المبالغ الأصلية والفائدة. إن هذا يتطلب أحكاماً خاصة لتقييم كيفية إدارة المجموعة لنموذج أعمالها وبشأن ما إذا كان بند تعاقدي في جميع أدوات الدين من نوع معين يخالف معايير سداد المبالغ الأصلية وفوائدها ويؤدي إلى تسجيل محفظة هامة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة

يتطلب قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني (على سبيل المثال احتمالية عجز العملاء عن السداد والخسائر الناتجة).

يجب استخدام عدد من الأحكام الهامة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المعايير وتعريف التعثر.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات المستقبلية لكل نوع من المنتجات/ الأسواق وما يرتبط بها من الخسارة الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة.

الأحكام المدرجة في تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة على التعرضات الروسية مبينة في الإيضاح رقم ٢٦.

السيولة

تدير المجموعة مخاطر السيولة لديها من خلال الاحتفاظ بنسبة كافية من صافي الموجودات السائلة إلى المطلوبات كما هو وارد في الجدول حول الإفصاح عن مخاطر السيولة ضمن الإيضاح ٢٦. ويتطلب الجدول الحكم فيما إذا كانت الموجودات تعتبر سائلة.

٢ أساس الإعداد (تابع)

٣-٢ الأحكام والتفديرات الإدارية الهامة (تابع)

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة

يستند تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة عادة إلى إحدى الطرق التالية:

- المعاملات الحديثة التي تتم على أساس تجاري بحت.
- القيمة العادلة الحالية لاستثمار آخر مماثل من حيث الجوهر.
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية السارية على البنود ذات شروط وسمات مخاطر متشابهة.
- نماذج التقييم الأخرى.

يتطلب تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم لاستثمارات الأسهم غير المدرجة تقديرات جوهرية. وتقوم المجموعة بتقييم أساليب التقييم الخاصة بها بشكل دوري وتختبر مدى صلاحيتها مستخدمة إما إحدى العمليات من معاملات السوق الحالية الجديرة بالملاحظة لنفس الاستثمار أو البيانات الأخرى الجديرة بالملاحظة المتوفرة في السوق.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية

١-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، في هذه البيانات المالية الموحدة. ولم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للفترات الحالية والسابقة.

- التعديلات الطفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧، وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦

تحدث التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ "اندماجات الأعمال" مرجعاً في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ حول الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية دون تغيير المتطلبات المحاسبية لعمليات اندماج الأعمال.

تحتظر التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦ "الممتلكات والمنشآت والمعدات" على الشركة أن تقتطع من تكلفة الممتلكات والمنشآت والمعدات المبالغ المستلمة من بيع الأصناف المنتجة أثناء إعداد الشركة للأصل لاستخدامه المقصود. وبدلاً من ذلك، ستعترف الشركة بمتحصلات البيع والتكلفة ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

تحدد التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٧ "المخصصات والمطلوبات الطارئة والموجودات الطارئة" التكاليف التي تأخذها الشركة في عين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان العقد سيكون خاسراً.

تُدخل التحسينات السنوية تعديلات طفيفة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" والأمثلة التوضيحية المصاحبة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ "عقد الإيجار".

قرار جدول أعمال لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية - إعفاء المؤجر لدفعات الإيجار (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦) - في أكتوبر ٢٠٢٢، انتهى مجلس معايير المحاسبة الدولية من قرار جدول الأعمال الذي وافقت عليه لجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية بشأن "إعفاء المؤجر من دفعات الإيجار (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦)". يتناول قرار جدول الأعمال المحاسبة من منظور المؤجر، وعلى وجه الخصوص:

- كيفية تطبيق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على الذمم المدينة لعقد الإيجار التشغيلي عندما يتوقع المؤجر إعفاء المستأجر من الدفعات المستحقة بموجب عقد الإيجار قبل منح امتياز الإيجار.
- ما إذا كان سيتم تطبيق متطلبات إلغاء الاعتراف في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ أو متطلبات تعديل عقد الإيجار في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ عند المحاسبة عن امتياز الإيجار.

٣ التغييرات في السياسات المحاسبية (تابع)

٢-٣ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة بشكل مبرر

لم تطبق المجموعة مبرراً للمعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية" تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١، "عرض البيانات المالية" أن المطلوبات مصنفة إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ عند الإشارة إلى "تسوية" التزام.	مؤجلة حتى الفترات المحاسبية التي لا تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٢٤
التعديلات الطفيفة على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٨ - تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسات المحاسبية ومساعدة مستخدمي البيانات المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغييرات في السياسات المحاسبية.	١ يناير ٢٠٢٣
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ - الضريبة المؤجلة ذات الصلة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الاعتراف المبدئي، تؤدي إلى نشوء مبالغ متساوية من الفروق المؤجلة الخاضعة للضريبة والقليلة للخصم.	١ يناير ٢٠٢٣
التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١ - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات - توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة في غضون اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف الالتزام.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤
التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ - عقود الإيجار عند البيع وإعادة التأجير - تتضمن هذه التعديلات متطلبات معاملات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ لشرح كيفية احتساب المنشأة للبيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير حيث تكون بعض أو كل دفعات الإيجار عبارة عن دفعات إيجار متغيرة لا تعتمد على مؤشر أو معدل.	الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية المستقبلية وتعزم تطبيقها، حيثما يكون ملائماً، عندما تصبح سارية المفعول.

ليس هناك معايير جديدة أخرى ذات صلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات صادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكنها لا تسري للمرة الأولى على السنة المالية للمجموعة التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٣ وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة مبينة أدناه:

الاعتراف بالإيرادات

بالنسبة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وغيرها من الأدوات المالية المحملة بالفوائد مثل الأدوات المالية المصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بالإيرادات أو مصاريف الفوائد على أساس معدل الفائدة الفعلي، وهو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة أقصر، عند الاقتضاء، إلى صافي القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. يأخذ هذا الحساب في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ويشمل أي رسوم أو تكاليف إضافية عائدة مباشرة إلى الأداة وتشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديراتها للدفعات أو المقبوضات. وتحتسب القيمة الدفترية المعدلة على أساس معدل الفائدة الفعلي الأصلي ويُدرج التغيير في القيمة الدفترية ضمن إيرادات أو مصاريف الفوائد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الاعتراف بالإيرادات (تابع)

بمجرد تخفيض القيمة المسجلة لأصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة نتيجة لخسارة انخفاض القيمة، يستمر الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام معدل الفائدة الأصلي الفعلي المطبق على القيمة الدفترية الجديدة.

إن الرسوم المحصلة من تقديم خدمات على مدى فترة من الزمن تستحق خلال تلك الفترة. وتشتمل هذه الرسوم على رسوم العمولات والحفظ الأمين وإدارة الموجودات برسم الأمانة والاستشارات. ويتم الاعتراف بإيرادات ومصارييف الرسوم الأخرى عند اكتسابها أو تحققها.

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام توزيعات الأرباح (شريطة أن يُحتمل تدفق المنافع الاقتصادية على المجموعة ويُمكن قياس قيمة الإيرادات قياساً موثقاً به).

الأدوات المالية

الاعتراف المبني والقياس

عند الاعتراف المبني، تقوم المجموعة بقياس الأصل المالي أو المطلوب المالي بقيمته العادلة زائداً أو ناقصاً، في حال أصل مالي أو مطلوب مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف العملات الإضافية العائدة بشكل مباشر أو عرضي إلى حيازة أو إصدار الموجودات أو المطلوبات المالية مثل الرسوم والعمولات. يتم إدراج تكاليف المعاملة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة كمصارييف في بيان الأرباح أو الخسائر. وبعد الاعتراف المبني مباشرة، يتم الاعتراف بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والذي ينتج عنه الاعتراف بخسارة محاسبية في بيان الأرباح أو الخسائر عندما ينشأ أصل جديد.

عندما تختلف القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية عن سعر المعاملة عند الاعتراف المبني، تقوم المنشأة بالاعتراف بالفرق على النحو التالي:

- أ) عندما يتوفر دليل على القيمة العادلة من خلال سعر معلن في سوق نشطة لأصل أو التزام مماثل (أي معطيات المستوى الأول) أو استناداً إلى أي أسلوب من أساليب التقييم التي لا تستخدم إلا البيانات المستمدة من الأسواق الجديرة بالملاحظة، يتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة.
- ب) في جميع الحالات الأخرى، يتم تأجيل الفرق ويتم تحديد وقت الاعتراف بالربح أو الخسارة المؤجلة ليوم واحد بشكل فردي، حيث يتم إطفائها على مدى عمر الأداة، أو يتم تأجيلها حتى يتم تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام معطيات السوق الجديرة بالملاحظة أو يتم تحقيقها من خلال التسوية.

التكلفة المطفأة ومعدل الفائدة الفعلي

تتمثل التكلفة المطفأة في المبلغ الذي يتم به قياس الأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبني، ناقصاً المسدد من المبلغ الأصلي، زائداً أو ناقصاً الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبني ومبلغ الاستحقاق، وللموجودات المالية، معدلة بأي مخصص للخسارة.

إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للموجودات أو المطلوبات المالية إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (على سبيل المثال، التكلفة المطفأة قبل أي مخصص لانخفاض في القيمة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. لا يأخذ الحساب في اعتباره الخسارة الائتمانية المتوقعة ويشمل تكاليف المعاملة والأقساط أو الخصومات والرسوم المدفوعة أو المقبوضة والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي، مثل رسوم الإنشاء.

عندما تقوم المجموعة بمراجعة تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، يتم تعديل القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية المعنية لتعكس التقديرات الجديدة المخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم الاعتراف بالتغيرات في الربح أو الخسارة.

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية، باستثناء الموجودات المالية التي تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية (أو المرحلة الثالثة)، والتي يتم حساب إيرادات الفوائد الخاصة بها حسب معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة (أي بالصافي من مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة).

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تصنف المجموعة موجوداتها المالية في فئات القياس التالية:

- (أ) القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- (ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- (ج) التكلفة المطفأة.

فيما يلي توضيح لمتطلبات تصنيف أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية:

أدوات الدين

أدوات الدين هي تلك الأدوات التي تستوفي تعريف المطلوبات المالية من وجهة نظر الجهة المصدرة، مثل القروض والسلفيات والاستثمارات في سندات الدين والصكوك.

يعتمد التصنيف والقياس اللاحق لأدوات الدين على:

- (١) نموذج عمل المجموعة لإدارة الموجودات.
- (٢) خصائص التدفقات النقدية للأصل.

بناءً على هذه العوامل، تقوم المجموعة بتصنيف أدوات الدين الخاصة بها إلى واحدة من فئات القياس الثلاث التالية:

- التكلفة المطفأة: تقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات المحتفظ بها بغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية عندما تمثل تلك التدفقات النقدية دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد، ويقاس بالتكلفة المطفأة الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يتم تعديل القيمة الدفترية لهذه الموجودات مقابل مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة المدرجة. ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر الموجودات المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات عندما تمثل التدفقات النقدية للموجودات دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والربح، وكذلك الموجودات غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم تحويل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الدخل الشامل الآخر، باستثناء عند الاعتراف بأرباح أو خسائر الانخفاض في القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي على التكلفة المطفأة للأدوات التي يتم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما يتم استبعاد أصل مالي، فإن الأرباح أو الخسائر المترتبة المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة ويُعترف بها في "الربح/ (الخسارة)" على الاستثمارات عند استبعاد الاستثمار المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات" باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يُقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة الموجودات التي لا تستوفي معايير تسجيلها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن أدوات الدين التي تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي لا تعد جزءاً من علاقة التحوط ضمن بيان الأرباح أو الخسائر ويتم عرض أدوات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن "صافي الأرباح/ الخسائر من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية في "صافي الإيرادات من الاستثمارات".

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة المجموعة للموجودات من أجل توليد التدفقات النقدية، أي ما إذا كان هدف المجموعة هو فقط تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. إذا لم ينطبق أي منهما (أي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج الأعمال "الآخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. تتضمن العوامل التي تأخذها المجموعة بعين الاعتبار في تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات، الخبرة السابقة حول كيفية تحصيل التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغه إلى كبار موظفي الإدارة، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية وفوائدها: عندما يحتفظ نموذج الأعمال بموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفوائد ("اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد"). عند إجراء هذا التقييم، تقوم المجموعة بدراسة ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متوافقة مع اتفاق إقراض أساسي، أي أن الربح يشمل فقط مقابل القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وهامش الربح الذي يتمشى مع اتفاق الإقراض الأساسي. عندما تؤدي الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو تقلبات لا تتوافق مع اتفاق الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الموجودات المالية ذات الصلة وقياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أدوات الدين عندما، فقط عندما، يتغير نموذج أعمالها لإدارة تلك التغيرات في الموجودات. تتم إعادة التصنيف من بداية فترة التقرير الأولى التي تلي التغيير. ويتوقع أن تكون هذه التغيرات نادرة الحدوث ولم يحدث أي منها خلال الفترة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

التصنيف والقياس اللاحق (تابع)

أدوات حقوق الملكية

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تفي بتعريف حقوق الملكية من وجهة نظر الجهة المصدرة، أي الأدوات التي لا تتضمن التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تعد دليلاً على وجود فائدة متبقية في صافي موجودات الجهة المصدرة. وتشمل أمثلة أدوات حقوق الملكية الأسهم العادية الأساسية. تقوم المجموعة بعد ذلك بقياس جميع أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، باستثناء الحالات التي تكون فيها إدارة المجموعة قد قامت، عند الاعتراف المبدئي، بتصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. تتمثل سياسة المجموعة في تصنيف أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم الاحتفاظ بهذه الاستثمارات لأغراض أخرى غير توليد عائدات الاستثمار. وعند استخدام هذا الخيار، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً في بيان الأرباح أو الخسائر بما في ذلك عند الاستبعاد. عند استبعاد استثمارات حقوق الملكية، يتم إعادة تصنيف أي رصيد ذي صلة ضمن احتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المحتجزة. ولا يتم تسجيل خسائر انخفاض القيمة (وعكس خسائر انخفاض القيمة) بشكل منفصل عن غيرها من التغيرات في القيمة العادلة. ويستمر الاعتراف بتوزيعات الأرباح، عندما تمثل عائداً على هذه الاستثمارات، في بيان الأرباح أو الخسائر كإيرادات أخرى عندما يتقرر حق المجموعة في استلام الدفعات.

الانخفاض في القيمة

تقوم المجموعة على أساس مستقبلي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وكذلك المرتبطة بالتعرض الذي ينشأ من التزامات القروض وعقود الضمان المالي. تعترف المجموعة بمخصص خسارة لمثل هذه الخسائر في تاريخ كل تقرير. ويبين قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة:

- مبلغاً عادلاً مرجحاً يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة.
- القيمة الزمنية للمال.
- معلومات معقولة ومثبتة متاحة دون تكبد أي تكلفة أو جهد غير ضروري في تاريخ التقرير حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات للأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية.

تعديل القروض

تقوم المجموعة أحياناً بإعادة التفاوض أو تعديل التدفقات النقدية التعاقدية للقروض للعملاء. وعندما يحدث ذلك، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الشروط الجديدة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط الأصلية. تقوم المجموعة بذلك من خلال النظر، من بين أمور أخرى، في العوامل التالية:

- إذا كان المقترض يواجه صعوبات مالية، ما إذا كان التعديل يخفض فقط التدفقات النقدية التعاقدية إلى المبالغ التي يتوقع أن يكون المقترض قادراً على سدادها.
- ما إذا كان قد تم إدخال أي شروط جديدة جوهرياً مثل العائد على الأرباح/ القائم على الأسهم والتي تؤثر بشكل جوهري على ملف مخاطر القرض.
- تمديد جوهري لفترة القرض عندما لا يواجه المقترض صعوبات مالية.
- تغيير جوهري في معدل الفائدة.
- تغيير عملة القرض.
- إدراج ضمانات أو تحسينات أخرى للضمان أو الائتمان تؤثر بشكل كبير على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقروض.

إذا كانت الشروط مختلفة بشكل جوهري، تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية الأصلية وتعترف بالموجودات "الجديدة" بالقيمة العادلة مع إعادة احتساب سعر الفائدة الفعلي الجديد للموجودات. وبالتالي يعتبر تاريخ إعادة التفاوض تاريخ الاعتراف المبدئي لأغراض حساب الانخفاض في القيمة، وأيضاً لغرض تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. ومع ذلك، تقوم المجموعة أيضاً بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية الجديدة المدرجة تعتبر أنها تعرضت فيما بعد لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي، خاصة في الظروف التي يكون الدافع وراء إعادة التفاوض فيها هو عدم قدرة المدين على إجراء الدفعات المتفق عليها في الأصل. ويتم إدراج الفروق في القيمة الدفترية أيضاً في بيان الأرباح أو الخسائر كربح أو خسارة عند الاستبعاد.

إذا لم تختلف الشروط بشكل جوهري، فإن إعادة التفاوض أو التعديل لا يؤدي إلى إلغاء الاعتراف، وتقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة الدفترية على أساس التدفقات النقدية المعدلة للأصل المالي ويتم إدراج أرباح أو خسائر التعديل في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم إعادة حساب إجمالي القيمة الدفترية الجديدة عن طريق خصم التدفقات النقدية المعدلة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

الأدوات المالية (تابع)

الموجودات المالية (تابع)

إلغاء الاعتراف لسبب غير التعديل

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية أو جزء منها عند انتهاء الحقوق التعاقدية في الحصول على التدفقات النقدية من الموجودات أو عند تحويلها وإما (١) عندما تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية بشكل جوهري، أو (٢) عندما لا تقوم المجموعة بتحويل جميع مخاطر وامتيازات الملكية والاحتفاظ بها بشكل كبير ولم تحتفظ المجموعة بالسيطرة.

تبرم المجموعة معاملات تحتفظ فيها بالحقوق التعاقدية للحصول على التدفقات النقدية من الموجودات ولكنها تتحمل التزامًا تعاقديًا بدفع تلك التدفقات النقدية إلى كيانات أخرى وتحويل جميع المخاطر والامتيازات بشكل جوهري. يتم المحاسبة عن هذه المعاملات على أنها تحويلات "تمرير" تؤدي إلى إلغاء الاعتراف إذا كانت المجموعة:

- ليس لديها التزام بسداد الدفعات ما لم يتم بتحصيل مبالغ معادلة من الموجودات.
- لا يُسمح لها ببيع أو رهن الموجودات.
- لديها التزام بتحويل أي مبالغ نقدية تحصلها من الموجودات دون تأخير ملموس.

المطلوبات المالية

التصنيف والقياس اللاحق

تقاس جميع المطلوبات المالية (وتشمل ودائع أسواق المال، والأرصدة المستحقة إلى البنوك، واتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك، وودائع العملاء) مبدئيًا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستثناء التالي:

- المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة: يتم تطبيق هذا التصنيف على المشتقات والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والمطلوبات المالية الأخرى المصنفة كذلك عند الاعتراف المبدئي. إن الأرباح أو الخسائر من المطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم عرضها جزئيًا في الدخل الشامل الآخر (التغير في القيمة العادلة بسبب مخاطر الائتمان) وجزئيًا في الربح أو الخسارة (المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة للمطلوبات). هذا ما لم يكن مثل هذا العرض من شأنه أن يسفر عن، أو يزيد، عدم التطابق المحاسبي، وفي هذه الحالة يتم عرض الأرباح والخسائر العائدة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان للمطلوبات في الربح أو الخسارة.
- المطلوبات المالية الناتجة عن تحويل الموجودات المالية غير المؤهلة للإلغاء الاعتراف والتي بموجبها يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية للمقابل المالي المقبوض من أجل التحويل. في الفترات اللاحقة، تعترف المجموعة بأي مصاريف متكبدة على المطلوبات المالية.
- عقود الضمان المالي والتزامات القروض.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم الوفاء بها (أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انقضاء أجله).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك أي مؤشر على احتمال تعرض الموجودات لانخفاض في قيمتها. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يستدعي الأمر فحص انخفاض القيمة سنويًا، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل. وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصا تكاليف البيع أو القيمة من الاستخدام، أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد على قيمتها القابلة للاسترداد، يكون الأصل قد تعرض لانخفاض في قيمته ويتم تخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.

ولأغراض تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدلات خصم تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الوقتية للمال والمخاطر المصاحبة للأصل. وعند تحديد القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع، تُستخدم طريقة تقييم مناسبة. ويتم التحقق من هذه الحسابات باستخدام مضاعفات التقييم أو غيرها من مؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقًا لم تعد موجودة أو انخفضت قيمتها. فإذا وجد مثل هذا الدليل، تقدر المجموعة القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد. ولا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد القيمة القابلة للاسترداد منذ تسجيل آخر خسارة انخفاض في القيمة. ويكون العكس محدودًا بحيث لا تزيد القيمة الدفترية للأصل على القيمة القابلة للاسترداد، أو على القيمة الدفترية التي كان يمكن تحديدها، بعد خصم الاستهلاك، فيما لو لم تدرج أي خسارة انخفاض في قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. ويسجل هذا العكس في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

المحاسبة بتاريخ المتاجرة والتسوية

يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات "الاعتيادية" من الموجودات المالية في تاريخ التسوية، أي في تاريخ استلام الموجودات من الطرف المقابل أو تسليمها إليه باستثناء بعض أدوات الدين المصنفة ضمن القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تم الاعتراف بها في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء الموجودات أو بيعها. والمشتريات أو المبيعات الاعتيادية من الموجودات المالية هي مشتريات أو مبيعات لموجودات مالية تقتضي تسليم الموجودات خلال إطار زمني تحدده عموماً القوانين أو القواعد المتعارف عليها في السوق.

النقد وما في حكمه

يتألف النقد وما في حكمه لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التي تبلغ فترات استحقاقها ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ وتشمل النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمبالغ المستحقة من البنوك.

مبالغ مستحقة من البنوك

تظهر المبالغ المستحقة من البنوك بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد.

اتفاقات البيع وإعادة الشراء

يتم الإفصاح عن الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة كموجودات مرهونة عندما يكون المحول إليه لديه الحق بموجب العقد أو العرف في بيع أو إعادة رهن الضمان، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل ضمن المبالغ المستحقة إلى البنوك.

القيمة العادلة

القيمة العادلة هي الثمن الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأساسية في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تحدث إما:

- في السوق الأساسية للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الأساسية، في أفضل سوق للأصل أو الالتزام.

إذا كان للأصل أو الالتزام الذي تم قياسه بالقيمة العادلة سعر "عرض" وسعر "طلب"، تقوم المجموعة بقياس الموجودات والمراكز طويلة الأجل بسعر "العرض" والمطلوبات والمراكز قصيرة الأجل بسعر "الطلب".

تقوم المجموعة بالاعتراف بالتحويلات بين مستويات قياس القيمة العادلة كما في نهاية فترة التقرير التي يظهر فيها التغيير.

تطبق القيمة العادلة على كل من الأدوات المالية وغير المالية.

بخصوص الاستثمارات والمشتقات المتداولة في السوق النشطة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق في نهاية يوم العمل بتاريخ بيان المركز المالي. وتستخدم أسعار العرض بالنسبة للموجودات وأسعار الطلب بالنسبة للمطلوبات.

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها فترة استحقاق محددة والتي تشتمل على ودائع غير محملة بالفائدة تمثل المبلغ مستحق السداد عند الطلب.

بخصوص استثمارات الأسهم غير المدرجة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق الحالي لاستثمار مشابه أو إلى أسعار المعاملات المتداولة في السوق على أساس تجاري بحث أو استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة أو المشتقة باستخدام نماذج تقييم مقبولة أخرى.

تُحتسب القيمة العادلة لعقود صرف العملات الأجنبية الأجلة بالرجوع إلى أسعار الصرف الأجلة للعقود ذات تواريخ الاستحقاق المشابهة.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة المتراكمة، إن وجدت. تشمل التكلفة التاريخية النفقات العائدة مباشرة إلى اقتناء البنود. لا يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو احتسابها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، إلا عندما يكون من المرجح أن تتدفق إلى المجموعة فوائد اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبنود ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق به. يتم تحميل كافة تكاليف عمليات التصليح والصيانة الأخرى على بيان الربح أو الخسارة خلال الفترة المالية التي يتم تكبدها فيها.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

ممتلكات ومعدات (تابع)

يُعرف بالاستهلاك لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأرض والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك على النحو التالي:

السنوات	أثاث ومعدات حاسوب
٤	مركبات
٤	

يُلغى الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما لا يكون من المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من استمرار استخدام الأصل. يتم تحديد أي أرباح أو خسائر ناتجة عن استبعاد أو تقاعد بند من بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات على أساس الفرق بين عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم تسجيلها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقيد الممتلكات والمعدات بعد سنة من استهلاكها الكامل بصافي قيمة دفترية مقدارها وحدة نقدية واحدة وذلك بتسوية الاستهلاك المتراكم مع التكلفة.

موجودات غير ملموسة

يتم إبراج برمجيات الحاسوب التي حصلت عليها المجموعة بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة.

لا تتم رسملة النفقات اللاحقة على موجودات البرمجيات إلا عندما تؤدي إلى زيادة في الفوائد الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل المحدد الذي تتعلق به. تُسجل جميع النفقات الأخرى عند تكبدها.

يُعرف بالإطفاء على برمجيات الحاسوب لشطب تكلفة الموجودات (بخلاف الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز) باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات ذات العلاقة، وذلك من تاريخ توفرها للاستخدام.

السنوات	برمجيات حاسوب
٤	

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة حساب الاستهلاك بنهاية كل سنة مع بيان أثر أي تغييرات في التقديرات المحسوبة على أساس مستقبلي.

تدرج الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، بعد تنزيل أي خسارة مسجلة عن انخفاض القيمة. تشمل التكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، تتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقاً للسياسة المحاسبية للمجموعة. ويتم تصنيف هذه الممتلكات في الفئة الملائمة ضمن الممتلكات والمعدات عندما تكون مكتملة وجاهزة للاستخدام. ويبدأ احتساب استهلاك هذه الموجودات، على غرار الموجودات من الممتلكات الأخرى، عندما تصبح هذه الموجودات جاهزة للاستخدام المقرر لها. لا يتم تحميل استهلاك على الأعمال الفنية والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لتعويضات نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل في الإمارات العربية المتحدة عن فترات خدمتهم حتى تاريخ المركز المالي. ووفقاً لأحكام المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٩، فقد قامت الإدارة بتقدير القيمة الحالية لالتزاماتها بتاريخ التقرير، باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة، وذلك فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة المستحقة للموظفين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. لقد تم خصم الالتزام المتوقع بتاريخ ترك الخدمة إلى صافي القيمة الحالية باستخدام معدل خصم ملائم بناءً على افتراضات الإدارة لمتوسط تكاليف الزيادات/ الترفيعات السنوية. إن القيمة الحالية للالتزام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المخصص المحتسب وفقاً لقانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يتم بيان المخصص الناتج باعتباره "مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين" في بيان المركز المالي الموحد ضمن "مطلوبات أخرى" (إيضاح ١٤).

تؤدي المجموعة مساهمات المعاشات والتأمينات الاجتماعية الوطنية المستحقة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بمقتضى أحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٧) لسنة ١٩٩٩، ولا يوجد التزام آخر بعد ذلك.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

مخصصات

تُدرج المخصصات عندما يترتب على المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) حالي نتيجة لحدث سابق، ويكون من المحتمل أن يقتضي الأمر خروج موارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام، ويكون بالإمكان وضع تقدير موثوق لمبلغ الالتزام.

تمثل القيمة المعترف بها كمخصص أفضل تقدير للمقابل المطلوب لتسوية الالتزام الحالي بتاريخ التقرير مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر وحالات عدم اليقين المحيطة بالالتزام. عندما يتم قياس مخصص ما باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية الالتزام الحالي، فإن قيمته الدفترية تمثل القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

في حال اقتضى الأمر خروج بعض أو كافة المنافع الاقتصادية لتسوية مخصص يتوقع استرداده من طرف آخر، يتم الاعتراف بالنعم المدينة كأصل إذا كان من المؤكد تقريباً استرداد قيمة النعم ويكون بالإمكان قياس النعم المدينة بشكل موثوق.

ضمانات مالية

تقوم المجموعة خلال سياق العمل الاعتيادي بمنح ضمانات مالية تتكون من كفالات وقبولات. تسجل الضمانات المالية مبدئياً في البيانات المالية بالقيمة العادلة في بند "مطلوبات أخرى" وتمثل القسط المستلم. وعقب الاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب الضمان بالقسط غير المطفأة أو أفضل تقدير للمصاريف المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ينشأ نتيجة للضمان، أيهما أعلى.

أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. ويتم إدراج الأقساط المستلمة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن بند "إيرادات أخرى" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

عقود الإيجار

يتم الاعتراف بعقود الإيجار على أنها موجودات حق الاستخدام والمطلوبات المقابلة، في التاريخ الذي تكون فيه الموجودات المؤجرة متاحة لاستخدام المجموعة. يتم توزيع كل دفعة من دفعات الإيجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل. يتم تحميل تكلفة التمويل إلى بيان الأرباح أو الخسائر على مدى فترة عقد الإيجار وذلك للحصول على معدل دوري ثابت للفائدة المستحقة على الرصيد المتبقي من المطلوبات لكل فترة. يحسب الاستهلاك على موجودات حق الاستخدام على مدى العمر الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقصر، بطريقة القسط الثابت.

تُقاس الموجودات والمطلوبات الناشئة من عقد الإيجار مبدئياً على أساس القيمة الحالية. وتتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لدفعات الإيجار التالية:

- الدفعات الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة.
- دفعات الإيجار المتغيرة بناءً على المؤشر أو المعدل.
- المبالغ المتوقعة دفعها من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر الممارسة لخيار الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار.
- دفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تشير إلى استخدام المستأجر هذا الخيار.

يتم خصم دفعات الإيجار باستخدام سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار. إذا لم يمكن تحديد هذا السعر، فيتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمستأجر، وهو السعر الذي يتعين على المستأجر دفعه لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة مع شروط وأحكام مماثلة.

تُقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة التي تشمل التالي:

- مبلغ القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار.
- أي دفعات إيجار مسددة في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة.
- أي تكاليف أولية مباشرة.
- تكاليف الترميم.

يتم الاعتراف بالدفعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الأجل والموجودات ذات القيمة المنخفضة على أساس القسط الثابت كمصاريف في الربح أو الخسارة. عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود إيجار لمدة ١٢ شهراً أو أقل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

أرباح وخسائر الصرف الأجنبي

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الصرف الفوري السائد في نهاية كل فترة تقرير. يشكل عنصر الصرف الأجنبي جزءاً من أرباح أو خسائر القيمة العادلة. وبالتالي،

- بالنسبة للموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم الاعتراف بعنصر الصرف الأجنبي في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بعنصر الصرف الأجنبي في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.
- بالنسبة للموجودات المالية التي تمثل بنوداً غير نقدية ومصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يدرج عنصر الصرف الأجنبي في بيان الدخل الشامل الموحد.
- بالنسبة لأدوات الدين المقومة بالعملة الأجنبية المقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر الصرف الأجنبي على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية وتدرج في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وبيان صافي القيمة في بيان المركز المالي الموحد عندما يتوفر حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة المبالغ المعترف بها ويكون هناك نية لدى المجموعة للتسوية على أساس الصافي أو بيع الأصل وتسوية الالتزام في نفس الوقت.

العملات الأجنبية

يتم إدراج المعاملات بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ تقييم المعاملات. كما يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم الإماراتي بسعر الصرف السائد بتاريخ التقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقارير القطاعات

تستند تقارير قطاعات المجموعة على القطاعات التشغيلية التالية: الخدمات الاستثمارية والخدمات البنكية.

يتم إعداد التقارير عن القطاعات التشغيلية بطريقة تتفق مع طريقة رفع التقارير الداخلية والتي تتم مراجعتها بانتظام من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة (المسؤول عن اتخاذ القرارات التشغيلية للمجموعة) من أجل تخصيص الموارد لقطاعات المنشأة والاضطلاع بمهمة تقييم أدائها.

أدوات مالية مشتقة

تبرم المجموعة أدوات مشتقة مثل العقود الآجلة والعقود المستقبلية واتفاقيات الأسعار الآجلة والمقايضات ومقايضة التعثر الائتماني والخيارات لكل من الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسواق المال. تقاس المشتقات في البداية بالقيمة العادلة بتاريخ عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد مباشرة ما لم تكن الأداة المشتقة مؤهلة ومحددة كأداة تحوط، وفي تلك الحالة يستند توقيت الاعتراف في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على طبيعة علاقة التحوط. ويتم إدراج جميع المشتقات بقيمتها العادلة كموجودات إذا كانت القيمة العادلة موجبة، أو كمطلوبات إذا كانت القيمة العادلة سالبة. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير المعروفة بحسب الملائم.

يتم التعامل مع المشتقات الضمنية في العقود المضيفة غير المشتقة التي لا تشكل موجودات مالية ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" (مثل المطلوبات المالية) كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطر وخصائصها لا تتصل اتصالاً وثيقاً بتلك العقود المضيفة ولا تكون العقود المضيفة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

موجودات برسم الأمانة

إن الموجودات المحفوظ بها برسم الأمانة أو بصفة استثمارية لا يتم التعامل معها على أنها موجودات خاصة بالمجموعة، وبالتالي فإنها ليست مدرجة ضمن بيان المركز المالي الموحد.

توزيعات أرباح الأسهم العادية

تدرج توزيعات أرباح الأسهم العادية ضمن المطلوبات وتستقطع من حقوق الملكية بعد أن يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك. ويتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولا تكون تحت تصرف البنك بعد ذلك.

إن توزيعات الأرباح للسنة التي تمت الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد التقرير يجري الإفصاح عنها كحدث لاحق لتاريخ إعداد التقرير.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٥ نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
٣٩٨	٢٨٢
٤	٤
٢٨٨,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
١١٣,٨٤٦	٢٦,٠٩٩
٤٠٢,٢٤٨	٢٧٦,٣٨٥

نقد في الصندوق
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:
حساب جاري
ودائع
متطلبات الاحتياطي

بلغ متوسط العائد على الودائع ٢,١٤٪ سنوياً (٢٠٢١: ٠,١٣٪ سنوياً).

يُحتفظ بمتطلبات الاحتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالدرهم الإماراتي ويمكن سحبها بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. لا يحمل النقد في الصندوق والحسابات الجارية أي فوائد.

٦ مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
٣٧٦,١٥٤	٣٣,٢٩٤
١٢٧,٣٨١	٥,٣٢٩
٤٠٨,٩٩٨	٢٣٣,٠٣١
٩١٢,٥٣٣	٢٧١,٦٥٤
(١١٣)	(٥٠٨)
٩١٢,٤٢٠	٢٧١,١٤٦

محلية
إقليمية
دولية

ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)

بلغ متوسط العائد على الودائع البنكية ٢,٩٥٪ سنوياً (٢٠٢١: ٠,٠٨٪ سنوياً).

٧ قروض وسلفيات، بالصافي

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
١,٠١٩,٠٥٨	٩٤١,٦٠٩
(٢٣,٤٤١)	(٢٣,٩٧٠)
(٤,٦١٩)	(٣,١٦٦)
٩٩٠,٩٩٨	٩١٤,٤٧٣

إجمالي القروض والسلفيات
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)
ناقصاً: الفوائد والرسوم المعلقة

قروض وسلفيات، بالصافي

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٨ استثمارات، بالصافي

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
لدول الدين	
مدرجة	
٥,٠٤١	٣٤,٣٨٦
لدول حقوق الملكية	
مدرجة	
غير مدرجة	
٢٦,٣١١	٦٠,١٢١
٧٥,٧٩٥	٩٦,٧٥٠
١٠٢,١٠٦	١٥٦,٨٧١
١٠٧,١٤٧	١٩١,٢٥٧
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
لدول الدين	
مدرجة	
لدول حقوق الملكية	
مدرجة	
غير مدرجة	
٦٨,٢٣٠	٥٢,٧٠٦
٦,٣٥٢	٦,٣٥٢
٧٤,٥٨٢	٥٩,٠٥٨
٩١١,٩٤٦	٤٩٢,٧٩٥
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	
استثمارات بالتكلفة المطفأة	
لدول الدين	
مدرجة	
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	
٥٧٦,٤٢٢	٦٨٦,٢١٩
٥٧٦,٤٢٢	٦٨٦,٢١٩
١,٥٩٥,٥١٥	١,٣٧٠,٢٧١
(٥٦,٩٣١)	(٨,٨٩٥)
١,٥٣٨,٥٨٤	١,٣٦١,٣٧٦
إجمالي الاستثمارات	
ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)	
استثمارات، بالصافي	

تم رهن جزء من محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالمجموعة التي تحمل قيمة دفترية بمبلغ لا شيء (٢٠٢١: ٤٣٨,٠٠١ ألف درهم) على شكل ضمان لدى البنوك مقابل التسهيلات الائتمانية. راجع الإيضاح ١٣-١ لمزيد من التفاصيل حول التسهيلات الائتمانية كما في تاريخ التقرير.

قامت المجموعة بشراء أسهم حقوق ملكية خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٧٩٤ ألف درهم (٢٠٢١: ٧٠ ألف درهم).

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة المستوى الثالث* ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	المجموع ألف درهم	أنواع الدين:
١٠٤,٧٩٦	-	-	٧٠,٨١٦	١٧٥,٦١٢	محلية
٧٢,٤٦٢	-	-	٩٥,٢٣٤	١٦٧,٦٩٦	إقليمية
٣٩٩,١٦٤	-	-	٦٧٦,٣٥٥	١,٠٧٥,٥١٩	دولية
					أنواع حقوق الملكية:
-	٣٤,٣٧١	-	٣٩,٦٥٨	٧٤,٠٢٩	محلية
-	-	-	٥٣٢	٥٣٢	إقليمية
-	-	٧٥,٨١٦	٢٦,٣١١	١٠٢,١٢٧	دولية
٥٧٦,٤٢٢	٣٤,٣٧١	٧٥,٨١٦	٩٠٨,٩٠٦	١,٥٩٥,٥١٥	إجمالي الاستثمارات
					ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)
				(٥٦,٩٣١)	
				١,٥٣٨,٥٨٤	استثمارات، بالصافي

تبلغ القيمة العادلة لاستثمارات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٤٩٣,٨٥٩ ألف درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٦٨٠,٥٨٢ ألف درهم) ويتم تصنيفها في المستوى الأول ضمن تسلسل القيمة العادلة.

خلال سنة ٢٠٢٢، قامت المجموعة بمراجعة محفظتها وبيع بعض الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة بقيمة لا شيء درهم (٢٠٢١: ٢٣,٩٩٦ ألف درهم) والاعتراف بربح بقيمة لا شيء درهم (٢٠٢١: ٩٢ ألف درهم).

* المعطيات الرئيسية المستخدمة في أساليب التقييم لهذه الاستثمارات هي معاملات البيع القابلة للمقارنة مع تعديلات مناسبة، والتدفقات النقدية المخصومة التي تضمنت معطيات جوهرية غير جديرة بالملاحظة مع تعديلات للمعاملات المماثلة وسعر الفائدة، ومن حيث علاقة المعطيات غير الجديرة بالملاحظة بالقيمة العادلة، فإن أي تغييرات في معاملة بيع قابلة للمقارنة وأي تغيير سعر الفائدة في التدفقات النقدية المخصومة سوف تؤثر بشكل مباشر على القيمة العادلة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، احتفظت المجموعة بالاستثمارات التالية المقاسة على النحو الآتي:

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة ألف درهم	استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة المستوى الثالث* ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	المجموع ألف درهم	أنواع الدين:
١٠٥,٩١٨	-	-	٢٢,١٦٨	١٢٨,٠٨٦	محلية
١٠٧,٣٧٩	-	-	٩٨,٢١٥	٢٠٥,٥٩٤	إقليمية
٤٧٢,٩٢٢	-	-	٣٤٧,٧٤٠	٨٢٠,٦٦٢	دولية
					أنواع حقوق الملكية:
-	٢٢,٤٦٧	٤	٣٥,٧٨٤	٥٨,٢٥٥	محلية
-	-	-	٧٧٩	٧٧٩	إقليمية
-	-	٩٦,٧٧٤	٦٠,١٢١	١٥٦,٨٩٥	دولية
٦٨٦,٢١٩	٢٢,٤٦٧	٩٦,٧٧٨	٥٦٤,٨٠٧	١,٣٧٠,٢٧١	إجمالي الاستثمارات
					ناقصاً: مخصص الانخفاض في القيمة (إيضاح ٩)
				(٨,٨٩٥)	
				١,٣٦١,٣٧٦	استثمارات، بالصافي

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٨ استثمارات، بالصافي (تابع)

يوضح الجدول التالي تسوية المبالغ الافتتاحية والختامية لاستثمارات المستوى الثالث المسجلة بالقيمة العادلة:

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
٢٢,٤٦٧	٢٠,٩٩٥
١١,٩٠٤	١,٤٧٢
٣٤,٣٧١	٢٢,٤٦٧

في بداية السنة

صافي الأرباح غير المحققة المسجلة ضمن الدخل الشامل الآخر

في نهاية السنة

قيمت المجموعة حسابية قياس القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث نتيجة للتغيرات في المعطيات المستخدمة. وبناءً على التقييم، لم تُلاحظ أي تغييرات جوهرية في القيمة العادلة للاستثمارات ضمن المستوى الثالث كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. ويُنفذ هذا التقييم على أساس ربع سنوي عن طريق مراجعة التغييرات في المعطيات غير الجديرة بالملاحظة، التي قد تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض قياس القيمة العادلة.

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

الحركة في مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
٥٠٨	٦٧٠
(٣٩٥)	(١٦٢)
١١٣	٥٠٨

مخصص المبالغ المستحقة من البنوك

في ١ يناير

عكس السنة

في ٣١ ديسمبر

مخصص القروض والسلفيات

في ١ يناير

تحميل / (عكس) السنة

قروض وسلفيات مشطوبة

في ٣١ ديسمبر

مخصص استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

في ١ يناير

تحميل / (عكس) السنة

في ٣١ ديسمبر

٩ مخصص خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية (تابع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي تحليل الخسائر الائتمانية المتوقعة حسب المرحلة للقروض والسلفيات، والاستثمارات في أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة، والمبالغ المستحقة من البنوك:

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	
٢٤,٦٤٩	٧٥,٥٨٩	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة)
٥,٠٧٢	٣,٢١٤	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً (المرحلة الأولى)
٣,٦٥٢	١,٦٨٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة - الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثانية)
٨,٧٢٤	٤,٨٩٦	الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية)
٣٣,٣٧٣	٨٠,٤٨٥	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة

١٠-٩ صافي عكس / (خسارة) الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	
(٤٨,٠٣٦)	١,٩٠٧	(خسارة) / عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة
(٦,٨٧١)	(١٢٤)	خسارة الانخفاض في قيمة الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(١٨)	٢,٥٦٦	(خسارة) / عكس الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات
٣٩٥	١٦٢	عكس الانخفاض في قيمة المبالغ المستحقة من البنوك
(٥٤,٥٣٠)	٤,٥١١	

١٠ موجودات أخرى

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	
١٦,٦٤١	١٣,٤٩٥	فوائد مدينة
١٢,٦٥٣	١٦,١٤٧	موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٠)
٨,٦١٠	١٣,٠٣٤	نعم مدينة أخرى ومبالغ مدفوعة مقدماً
٣٧,٩٠٤	٤٢,٦٧٦	

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١١ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة

٢٠٢٢

ممتلكات ومعدات

أثاث ومعدات حاسوب*	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في ١ يناير ٢٠٢٢	٨٣	١٧	١٨,٤٤٥
إضافات	-	-	٥١١
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٣	١٧	١٨,٩٥٦
الاستهلاك:			
في ١ يناير ٢٠٢٢	٨٣	-	١٥,٥٣٧
محمل للسنة (إيضاح ١٩)	-	-	٩١٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨٣	-	١٦,٤٥١
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	-	١٧	٢,٥٠٥

* الأثاث ومعدات الحاسوب تشمل الأعمال الفنية بمبلغ ١,٠٨٤ ألف درهم التي لم يتم استهلاكها.

٢٠٢١

ممتلكات ومعدات

أثاث ومعدات حاسوب*	مركبات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة			
في ١ يناير ٢٠٢١	٨٣	١٩٥	١٧,٦٦٢
إضافات	-	-	٧٨٣
تحويلات	-	(١٧٨)	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٣	١٧	١٨,٤٤٥
الاستهلاك:			
في ١ يناير ٢٠٢١	٨٣	-	١٣,٦٩٢
محمل للسنة (إيضاح ١٩)	-	-	١,٨٤٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٨٣	-	١٥,٥٣٧
صافي القيم الدفترية:			
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	-	١٧	٢,٩٠٨

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١١ ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة (تابع)

٢٠٢٢

موجودات غير ملموسة			
المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	برمجيات حاسوب ألف درهم	
٦,٤٠٨	٨٨٣	٥,٥٢٥	التكلفة
٤٨٠	-	٤٨٠	في ١ يناير ٢٠٢٢
-	(٨٨٣)	٨٨٣	إضافات
			تحويلات
٦,٨٨٨	-	٦,٨٨٨	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٥,٣٨١	-	٥,٣٨١	الإطفاء:
٢٦١	-	٢٦١	في ١ يناير ٢٠٢٢
٥,٦٤٢	-	٥,٦٤٢	محمل للسنة (إيضاح ١٩)
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
١,٢٤٦	-	١,٢٤٦	صافي القيم الدفترية:
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠٢١

موجودات غير ملموسة			
المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم	برمجيات حاسوب ألف درهم	
٥,٥٢٥	-	٥,٥٢٥	التكلفة
٨٨٣	٨٨٣	-	في ١ يناير ٢٠٢١
-	-	-	إضافات
			تحويلات
٦,٤٠٨	٨٨٣	٥,٥٢٥	في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
٥,٢٢٥	-	٥,٢٢٥	الإطفاء:
١٥٦	-	١٥٦	في ١ يناير ٢٠٢١
٥,٣٨١	-	٥,٣٨١	محمل للسنة (إيضاح ١٩)
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
١,٠٢٧	٨٨٣	١٤٤	صافي القيم الدفترية:
			في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٢ ودائع العملاء

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
١,٩٧٨,٩٨٢	١,٢٧٣,٩٧٩
١,٤٠٠,١٨٠	٧٠٤,٧٥٦
٣,٣٧٩,١٦٢	١,٩٧٨,٧٣٥

ودائع لأجل
حسابات تحت الطلب

١٣ مبالغ مستحقة للبنوك

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
-	١٤٦,٩٠٠
-	٢٠٤,٠٩٦
-	٣٥٠,٩٩٦

ودائع لأجل
اتفاقيات إعادة الشراء

١٣-١ معلومات عن الضمان

الرصيد ٢٠٢٢ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠٢٢ ألف درهم	الرصيد ٢٠٢١ ألف درهم	قيمة الضمان ٢٠٢١ ألف درهم
-	-	١٤٦,٩٠٠	٢٠٣,٧٨٠
-	-	١٤٦,٩٠٠	٢٠٣,٧٨٠
-	-	٢٠٤,٠٩٦	٢٣٤,٢٢١

ودائع لأجل:
مضمونة باستثمارات

اتفاقيات إعادة الشراء:
مضمونة بأدوات الدين

بلغ متوسط التكلفة على الودائع واتفاقيات إعادة الشراء ٠,٩٧٪ سنوياً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٠,٧٠٪ سنوياً).

١٤ مطلوبات أخرى

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
٤٥,١٥٦	٢٥,١٦٦
١٢,٣٧٢	١٥,٨١٨
٦,٤٥٠	٥,٥٦٨
٣٣٢	٥١١
١٥,٥١٩	١٢,٠٨٨
٧٩,٨٢٩	٥٩,١٥١

فوائد مستحقة الدفع
مطلوبات الإيجار (إيضاح ٢٠)
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (أ)
رسوم مستحقة الدفع
أخرى

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٤ مطلوبات أخرى (تابع)

(أ) وفقاً لقانون العمل بدولة الإمارات العربية المتحدة، تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها الوافدين. وفيما يلي الحركة في الالتزام المدرج في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٩٩١	٥,٥٦٨	في ١ يناير
١,٦١١	٢,٠٥٢	المحتمل للسنة
(٢,٠٣٤)	(١,١٧٠)	المبلغ المدفوع
٥,٥٦٨	٦,٤٥٠	في ٣١ ديسمبر

١٥ رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال

يتكون رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل لدى البنك من ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم (٢٠٢١: ٧٠٠,٠٠٠ سهم عادي بقيمة ١٠٠ درهم للسهم).

(ب) احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ والنظام الأساسي للبنك، يتم تحويل ١٠٪ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ رصيد الاحتياطي ما يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. وهذا الاحتياطي القانوني غير متاح للتوزيع.

(ج) احتياطي خاص

يتم التصرف في الاحتياطي الخاص وفقاً لقرار مجلس الإدارة في ما يحقق مصلحة البنك.

١٦ إيرادات الفوائد

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٤,٣٣٥	٣٥,٧٩٣	قروض وسلفيات
٩,٣٦٢	٢١٩	إيداعات بنكية
٥٣,٦٩٧	٣٦,٠١٢	

١٧ صافي الإيرادات من الاستثمارات

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٧,٤٣٨	٤١,٢٨٦	إيرادات الفوائد من الاستثمارات في أدوات الدين
٩,٩٤٦	٨,٠١٨	إيرادات توزيعات الأرباح
٣٤٣	٧,٤٠٧	صافي الأرباح المحققة من استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٢,٤٥٩)	٧,١٣٩	صافي (الخسائر) / الأرباح من استثمارات في أوراق مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(٨٠٩)	(٧٩٩)	أتعاب إدارة المحفظة المدفوعة إلى المؤسسات المالية الأخرى
٥٤,٤٥٩	٦٣,٠٥١	

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

١٨ رسوم وعمولات وإيرادات أخرى

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢,٧٨٤	١١,٧٧٠	رسوم من الحفظ والخدمات الاستشارية
٩,٣٦٧	٨,٨٢٢	رسوم المنتج ورسوم المعاملات
١,٥٤٥	٩٥٧	عمولات وإيرادات أخرى
<u>٢٣,٦٩٦</u>	<u>٢١,٥٤٩</u>	
<u><u>٢٣,٦٩٦</u></u>	<u><u>٢١,٥٤٩</u></u>	

١٩ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٢,٠٤١	٥٠,٣٤٢	تكاليف الموظفين
٣,٤٩٤	٣,٤٠٩	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح ٢٠)
٢,١٤٠	١,٤٣٦	رسوم استشارات
٤,٨٤٥	٣,٩٢٠	اتصالات واشتراكات
٩١٤	١,٨٤٥	استهلاك ممتلكات ومعدات (إيضاح ١١)
٢٦١	١٥٦	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح ١١)
٦,٨٤٨	٧,١٨٧	أخرى
<u>٧٠,٥٤٣</u>	<u>٦٨,٢٩٥</u>	
<u><u>٧٠,٥٤٣</u></u>	<u><u>٦٨,٢٩٥</u></u>	

٢٠ عقود الإيجار

لدى المجموعة عقود إيجار تتعلق بمباني المكاتب. إن التزام المجموعة بموجب عقود الإيجار مضمون بملكية المؤجر للموجودات المؤجرة. بشكل عام، فإنه يحظر على المجموعة التنازل والتأجير من الباطن للأصل المؤجر.

كما أبرمت المجموعة عقود إيجار لموجودات أخرى لمدة ١٢ شهراً أو أقل وعقود إيجار لمعدات مكاتب بقيمة منخفضة. تُطبق المجموعة إعفاءات الاعتراف بشأن "عقود الإيجار قصيرة الأجل" و"عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة" على عقود إيجارها.

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد

فيما يلي القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام المعترف بها والحركات خلال السنة:

٢٠٢٢	٢٠٢١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٦,١٤٧	٢,١٨١	في ١ يناير
-	١٧,٣٧٥	إضافات خلال السنة
(٣,٤٩٤)	(٣,٤٠٩)	الاستهلاك المحتمل للسنة
<u>١٢,٦٥٣</u>	<u>١٦,١٤٧</u>	
<u><u>١٢,٦٥٣</u></u>	<u><u>١٦,١٤٧</u></u>	

في ٣١ ديسمبر

٢٠ عقود الإيجار (تابع)

(١) المبالغ المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد (تابع)

فيما يلي القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار والحركة خلال السنة:

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	
١٥,٨١٨	٢,٢٩٣	في ١ يناير
-	١٧,٣٧٥	إضافات خلال السنة
١٥٩	٢٥٩	تراكم الفائدة
(٣,٦٠٥)	(٤,١٠٩)	دفعات الإيجار
١٢,٣٧٢	١٥,٨١٨	
٣,٤٨٥	٣,٤٤٦	متداولة
٨,٨٨٧	١٢,٣٧٢	غير متداولة
١٢,٣٧٢	١٥,٨١٨	

(٢) المبالغ المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم	
٣,٤٩٤	٣,٤٠٩	الاستهلاك المحمل للسنة (إيضاح ١٩)
١٥٩	٢٥٩	تراكم الفائدة
٥٣٢	٤٣٤	المصاريف المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل
٤,١٨٥	٤,١٠٢	

بلغ مجموع التدفقات النقدية الصادرة لعقود الإيجار في ٢٠٢٢ ما قيمته ٣,٦٠٥ ألف درهم (٢٠٢١: ٤,١٠٩ ألف درهم).

٢١ ربحية / خسارة السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب خسارة السهم الأساسية البالغة ٣٣,٨٢ درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ربحية السهم الأساسية البالغة ٤٣,٧٤ درهم) بقسمة الخسارة العائدة إلى مساهمي الشركة الأم بقيمة ٢٣,٦٧٣ ألف درهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ربح بقيمة ٣٠,٦١٩ ألف درهم) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة والبالغ ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم لكل سهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم لكل سهم).

إن الربحية / الخسارة الأساسية والمخفضة للسهم هي نفسها نظراً لعدم قيام المجموعة بإصدار أي أدوات كان من الممكن أن يكون لها تأثير على ربحية السهم عند الممارسة.

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة

الالتزامات المرتبطة بالانتماء ومطلوبات طارئة

تتضمن الالتزامات المرتبطة بالانتماء التزامات تمديد الانتماء والضمانات والقبولات المصممة لتلبية متطلبات عملاء المجموعة.

تلتزم المجموعة بموجب الضمانات والقبولات بالدفع نيابة عن العملاء، عند إخفاق العملاء في الوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها بموجب شروط العقد.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٢ التزامات ومطلوبات طارئة (تابع)

فيما يلي مطلوبات والتزامات المجموعة الطارئة المرتبطة بالائتمان.

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
٦,٧٧٦	١٧,٦٩٥
٥٩,٨١٤	٢٦,٨٧٨
٦٦,٥٩٠	٤٤,٥٧٣

ضمانات

تسهيلات ائتمانية ملزمة غير مستخدمة*

لدى المجموعة التزامات بقيمة ٢١,٦٤٥ ألف درهم على حساب استثمارات في أدوات حقوق الملكية (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٢١,٠٥٥ ألف درهم).

* تمثل التسهيلات الائتمانية الملزمة غير المستخدمة التزاماً تعاقبياً للسماح بعمليات السحب من أي تسهيلات ضمن فترة محددة تخضع لشروط مسبقة وشروط إنهاء الخدمة. بما أن الالتزامات قد تنتهي دون سحبها، وبما أنه يجب الوفاء بالشروط المسبقة للسحب، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية دقيقة.

لا تزال الدعوى القانونية، التي تمثل فيها المجموعة بصفة المدعي عليه فيما يتعلق بتسهيلات مضمونة ممنوحة للعميل، قيد النظر في محكمة دبي. رفضت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية الذي كان لصالح المجموعة. وقدمت المجموعة استئنافاً إلى محكمة التمييز في ديسمبر ٢٠٢٢. أجرت المجموعة تقييماً وخلصت إلى أنه ليس لديها أي التزام قانوني تجاه العميل فيما يتعلق بهذا الأمر. وبناءً عليه، لم تحتفظ المجموعة بأي مخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بالإضافة إلى ذلك، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، كانت المجموعة مدعى عليه في قضيتين قانونيتين، واحدة تتعلق باستثمار العميل في ورقة تجارية والأخرى تتعلق بعقار العميل المحتفظ بها على أساس الوكالة. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، حصلت المجموعة في كلتا القضيتين على أحكام قضائية بإغلاق التقاضي لصالح المجموعة. وبناءً عليه، لم تحتفظ المجموعة بأي مخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

تقوم المجموعة، على أساس مستمر، بتحديد وتقييم هذه المخاطر والاعتراف بالمخصصات وفقاً للسياسة المحاسبية للمخصصات المفصح عنها في البيانات المالية السنوية الموحدة.

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة

تدخل المجموعة في معاملات في سياق العمل المعتاد مع أطراف ذات علاقة، يعرفون بأنهم المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وشركاتهم ذات العلاقة. تتم المعاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة على أساس تجاري بحت، بما في ذلك أسعار الفائدة والضمانات، تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين. يتم اعتماد سياسات التسعير وشروط المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي الأرصدة الهامة القائمة فيما يتعلق بالأطراف ذات العلاقة والدرجة في البيانات المالية الموحدة:

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
أرصدة مع المساهمين وشركاتهم ذات العلاقة:	
ودائع العملاء	١,١٣٢,٥٠٠
قروض وسلفيات	٤٢٢,٠٠٠
مطلوبات أخرى	٣٨,٧٣١
موجودات أخرى	١,٣٠٥
التزامات ومطلوبات طارئة	٣,٠٢٤
١٣,٨٨٥	١,٠٧٧,٦٩٥
٢٨٢	٤٢٢,٠١٨
-	٢١,٨٢٤
-	١,٧٥٣
-	١٣,٨٨٥
أرصدة مع أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وأطراف أخرى ذات علاقة:	
ودائع العملاء	-

٢٣ معاملات الأطراف ذات العلاقة (تابع)

٢٠٢١	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم

إيرادات الفوائد
مصاريف الفوائد
رسوم وعمولات وإيرادات أخرى
مصاريف عمومية وإدارة

رسوم وعمليات وإيرادات أخرى
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة

تعويضات كبار موظفي الإدارة:

٢٠٢١	٢٠٢٢
ألف درهم	ألف درهم
١٤,٣١٧	١٤,٤٨٥

٢٤ تحليل القطاعات

تراقب الإدارة النتائج التشغيلية للقطاعات التشغيلية بصورة منفصلة بغرض اتخاذ القرارات حول تخصيص الموارد وتقييم الأداء. ويتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى الأرباح أو الخسائر التشغيلية.

المجموع		الخدمات البنيكية		الاستثمارات		
٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٢٧,١٦٦	٨٢,٤١٨	٥٨,٤٣٥	٦٨,٦٥١	٦٨,٧٣١	١٣,٧٦٧	* إيرادات
(٩٦,٥٤٧)	(١٠٦,٠٩١)	(٦٨,٤٣٦)	(٥٣,١٩٣)	(٢٨,١١١)	(٥٢,٨٩٨)	مصاريف
٣٠,٦١٩	(٢٣,٦٧٣)	(١٠,٠٠١)	١٥,٤٥٨	٤٠,٦٢٠	(٣٩,١٣١)	(خسارة) / ربح السنة

38

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٤ تحليل القطاعات (تابع)

المجموع		الخدمات البنكية		الاستثمارات		
٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٢	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢,٨٦٩,٩٩١	٣,٨٨٥,٩٠٥	٩٤٤,٢٦٧	١,٠١٥,٢١١	١,٩٢٥,٧٢٤	٢,٨٧٠,٦٩٤	موجودات القطاع
٢,٨٦٩,٩٩١	٣,٨٨٥,٩٠٥	٢,١٧٢,٠٠٣	٣,٥٩٧,٤٠٨	٦٩٧,٩٨٨	٢٨٨,٤٩٧	المطلوبات وحقوق الملكية للقطاع

٢٥ الأدوات المالية المشتقة

تقوم المجموعة، ضمن سياق أعمالها الاعتيادية، بإجراء معاملات متنوعة تتضمن أدوات مالية مشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عبارة عن عقد مالي بين طرفين وتعتمد دفعاته على الحركات في سعر أداة مالية أساسية واحدة أو أكثر أو سعر مرجعي أو مؤشر. يتمثل الغرض من الأدوات المالية المشتقة لأعمال المجموعة في التقليل من المخاطر الناتجة عن التعثر أو تقلبات العملة والفائدة والمتغيرات الأخرى في السوق. وتقوم المجموعة باستعمال خيارات وعقود صرف العملات الأجنبية الأجلة للتقليل من مخاطر العملة على استثمارات معينة.

ليس هناك أدوات مشتقة محتفظ بها من قبل المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا شيء).

تتطوي المشتقات عادة عند بدايتها على تبادل وعود بتحويل مقابل نقدي صغير أو عدم التحويل. وقد يكون لحركة صغيرة نسبية في قيمة الأصل أو المعدل أو المؤشر الكامن في عقد الأداة المالية المشتقة أثر جوهري على ربح أو خسارة المجموعة. يتم مراقبة تأثير المجموعة بعقود المشتقات عن كثب كجزء من الإدارة الشاملة لمخاطر السوق للمجموعة.

أنواع منتجات المشتقات

عقود آجلة

العقود الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة أو بضائع أو أداة مالية بسعر وتاريخ محدد في المستقبل. وهي عقود مصممة حسب الحاجة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

عقود خيارات

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تنتقل الحق، وليس الالتزام، لشراء أو بيع قدر محدد من البضائع أو الأدوات المالية بسعر محدد إما في تاريخ مستقبلي ثابت أو في أي وقت خلال سنة محددة.

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة من احتمالية عجز الطرف المقابل عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر على القيمة العادلة الموجبة للأدوات الملائمة للمجموعة. ومن خلال المشتقات التي تتم تسويتها بالإجمالي، تتعرض المجموعة لمخاطر التسوية، وهي مخاطر إيفاء المجموعة بالتزامها مع إخفاق الطرف المقابل في تقديم القيمة المقابلة.

إن التغيرات في مخاطر ائتمان الطرف المقابل لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على تقييم فعالية التحوط للمشتقات المدرجة في علاقات التحوط والأدوات المالية الأخرى المدرجة بالقيمة العادلة.

٢٦ إدارة المخاطر

مقدمة

تقع المخاطر في صلب أنشطة المجموعة ولكنها تدار من خلال عملية متواصلة لتحديد وقياسها ومراقبتها وفقاً لسقوف المخاطر وضوابط أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً هاماً في تحقيق الربحية المستمرة للمجموعة ويتحمل كل فرد داخل المجموعة المسؤولية عن المخاطر التي يواجهها فيما يتعلق بالمسؤوليات المنوطة به أو بها.

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية النهائية بخصوص التعرض للمخاطر. وتقوم المجموعة بتطبيق حوكمة المخاطر باقتراح "منهج من ثلاثة خطوط دفاع" لإدارة المخاطر يتضمن الإدارة العليا وخطوط العمل ووحدة قوية لإدارة المخاطر وتدقيق داخلي مؤهل ومستقل.

تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وتنقسم الأخيرة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. وتتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر التشغيل ومخاطر الامتثال ومخاطر أمن المعلومات.

لا تتضمن عمليات رقابة المخاطر المستقلة مخاطر العمل مثل التغيرات في البيئة والتقنية والقطاع. ويتم مراقبة هذه العمليات من خلال عمليات التخطيط الاستراتيجي لدى المجموعة.

هيكل إدارة المخاطر

يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية المطلقة عن تحديد مدى قدرة المجموعة على تحمل المخاطر ووضع إطار إدارة مخاطر المجموعة والإشراف عليه. تتم إدارة المخاطر من خلال عدد من اللجان وهما: لجنة المخاطر ولجنة التدقيق التابعةين لمجلس الإدارة.

تعمل كذلك اللجان المشكّلة على مستوى الإدارة على إدارة المخاطر بشكل فعال ولا سيما *اللجنة التنفيذية*، *لجنة الائتمان*، *لجنة الاستثمارات الأساسية*، *لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات*، *لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال*، وقسم إدارة المخاطر.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الإطار العام لحوكمة وإدارة المخاطر. ويعتبر المجلس مسؤولاً عن تحديد استراتيجية إدارة المخاطر ووضع حدود للمخاطر التي تواجهها المجموعة وضمان متابعة التعرض للمخاطر ومراقبتها بصورة فعالة. كما يكون المجلس مسؤولاً أيضاً عن وضع هيكل محدد بصورة واضحة لإدارة المخاطر بالإضافة إلى اعتماد السياسات والإجراءات الخاصة بالمخاطر والبنية التحتية وإدارة كافة المخاطر المتعلقة بالمجموعة.

ومن أجل القيام بهذه المسؤولية بكفاءة، يحصل مجلس الإدارة على الدعم اللازم من لجان منبثقة من المجلس إلى جانب اللجان الإدارية. وفيما يلي تلخيص لأدوار ومهام كل لجنة:

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

إن لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة لديها المسؤولية الكاملة لتطوير استراتيجية المخاطر ومبادئ التطبيق وأطر العمل والسياسات لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر لدى المجموعة وذلك من أجل تطبيق المعايير الرائدة ومراقبة التعرض العام للمخاطر (وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وأمن المعلومات والمخاطر القانونية، وما إلى ذلك) والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة

يتمثل الدور الأساسي للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في مراقبة ومراجعة الأمور المتعلقة بالتدقيق المالي والرقابة الداخلية، إلى جانب الإشراف على استقلال وأداء مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في المجموعة.

اللجنة التنفيذية

تتولى الإدارة التنفيذية العليا مهمة تنفيذ السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة التنفيذية على ما يلي:

- الإشراف على عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وعملية اختبار الضغط المالي من خلال مراجعة منهجيات وتحليلات وتقارير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال واختبار الضغط المالي.
- مراقبة فعالية نهج إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.
- تعزيز ثقافة الامتثال للوائح إدارة المخاطر وسياساتها وإجراءاتها.

٢٦ إدارة المخاطر

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

لجنة الائتمان

لجنة الائتمان هي لجنة مشكلة على مستوى الإدارة تنفذ قرارات الإقراض الائتماني بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها، ومراجعة ومراقبة أداء محفظة القروض، والقرارات المتعلقة بتسوية القروض، وشطب المخصصات، وتعديلات التسعير والتصنيف.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الائتمان على ما يلي:

- التوصية بسياسات وإجراءات ائتمانية معقولة وحكيمة لتجنب المخاطر غير المبررة والخسارة المحتملة، أي الحصول على عائد معقول على أساس المخاطر المعدلة.
- الإشراف على تحديد وإدارة التسهيلات الائتمانية، وتسيير التسهيلات الائتمانية، ونوعية المحفظة الائتمانية.

لجنة الاستثمارات الأساسية

إن الغرض من لجنة الاستثمارات الأساسية هو مراجعة أداء المحفظة الاستثمارية لدى المجموعة تماشياً مع تفويض الصلاحيات المقدم من مجلس الإدارة، والمؤشرات المؤثرة على المحفظة الاستثمارية، وإدارة السياسات المتعلقة بالاستثمار، وكذلك الموافقة على العروض المتعلقة بمحفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك لضمان الامتثال للحدود السارية التي وضعها مجلس الإدارة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الاستثمار الأساسية على ما يلي:

- استراتيجية تخصيص الموجودات للمحفظة لتحقيق التوافق مع العوائد المستهدفة.
- تقييم أداء محفظة الاستثمارات العقارية الخاصة بالبنك مقابل الأهداف المتفق عليها والموازنة.

لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة الموجودات والمطلوبات مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المجموعة والهيكل المالي العام، كما تعد مسؤولة عن إدارة مخاطر التمويل ومخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية ومخاطر السيولة لدى المجموعة.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الموجودات والمطلوبات على إدارة المخاطر التالية:

مخاطر السيولة – تتمثل في المخاطر الناتجة عن عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها نتيجة عدم القدرة على تسييل الموجودات أو الحصول على التمويل الكافي.

مخاطر السوق – تتمثل في المخاطر التالية.

- المخاطر التي قد تتعرض لها الأرباح من جراء التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وتقلبات السوق.
- المخاطر الناتجة عن التغيرات في قيمة المحفظة الاستثمارية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك.

مخاطر بيان المركز المالي – تتمثل في المخاطر التالية.

- الإشراف على مشكلات إدارة الميزانية العمومية، مثل فجوات الاستحقاق التعاقدية للميزانية العمومية وفجوات إعادة تسعير أسعار الفائدة.
- تطور الميزانية العمومية الخاصة بالبنك، وأداء كفاية رأس المال مقابل تقبل المخاطر، وكفاءة الميزانية العمومية في الأخذ برؤية مستقبلية للتغيرات في الإجراءات الاقتصادية والتنظيمية والتنافسية.

لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال

تكون لجنة الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال مسؤولة عن تنفيذ آليات الفحص النافي للجهالة والرقابة على العملاء والإشراف على امتثال البنك لجميع قوانين وقواعد ولوائح مكافحة غسل الأموال السارية.

تشتمل المهام الرئيسية للجنة الامتثال ومكافحة غسل الأموال على ما يلي:

- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد وتقرر إما الموافقة على العلاقة المستقبلية أو رفضها.
- مراجعة جميع علاقات العملاء الجدد ومدير الموجودات المستقل الجديد وتقرر إما الموافقة على العلاقة أو رفضها.
- مناقشة مبادرات ومشكلات الامتثال المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.
- مراجعة النتائج المختارة لمراقبة المبادرات واتخاذ الخطوات اللازمة.
- مراجعة حالات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة واتجاهاتها.
- مراجعة تقارير الامتثال والتدقيق المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتقارير الجهة التنظيمية والإجراءات التصحيحية ذات العلاقة التي تم اتخاذها، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الإجراءات التصحيحية الملائمة وفي وقتها المناسب.
- مناقشة وتنسيق احتياجات التدريب على الامتثال عبر البنك.

٢٦ إدارة المخاطر

هيكل إدارة المخاطر (تابع)

قسم إدارة المخاطر

يعتبر قسم إدارة المخاطر مسؤولاً عن تحديد ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر أمن المعلومات داخل المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة المخاطر يومياً وفقاً لإطار تقبل المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن الإبلاغ عن أي مخالفات للسياسات والتوجيهات التنظيمية إلى الإدارة العليا وفي نهاية المطاف لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس.

التدقيق الداخلي

تخضع عمليات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة للتدقيق الداخلي حيث يتم فحص مدى كفاية الإجراءات المطبقة والتزام المجموعة بها. كما يقوم قسم التدقيق الداخلي بمناقشة النتائج التي توصل إليها عن كافة عمليات المراجعة مع الإدارة ويقوم برفع تقارير عن النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

قياس المخاطر ونظم رفع التقارير

يتم رصد ومراقبة المخاطر بصورة رئيسية على أساس السقوف والمقاييس الموضوعية من قبل المجموعة. تعكس هذه السقوف استراتيجية العمل والبيئة السوقية للمجموعة وكذلك مستوى الخطر الذي تكون المجموعة مستعدة لقبوله. وإضافة إلى ذلك، تراقب المجموعة وتقيم قدرتها العامة على تحمل المخاطر فيما يتعلق بالتعرض الشامل للمخاطر بجميع أنواعها ونشاطاتها.

تخضع المعلومات المجمعة للفحص والمعالجة وذلك لتحليل وتحديد ومراقبة المخاطر المبكرة. لقد تم عرض هذه المعلومات التي تتضمن إجمالي التعرض الائتماني ونسب السيولة والتغيرات في ملف المخاطر على لجان الإدارة وفي نهاية المطاف إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

يتم تقديم ملخص دوري من قبل قسم إدارة المخاطر إلى اللجان ذات الصلة حول مدى استخدام السقوف والاستثمارات الخاصة والسيولة بالإضافة إلى أي تطورات أخرى للمخاطر.

تخفيف المخاطر

في إطار إدارة المخاطر الكلية، تستخدم المجموعة المشتقات وأدوات أخرى لإدارة مخاطر السوق المرتبطة بالتغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان والمخاطر الناتجة من المعاملات المتوقعة. وكذلك تقوم المجموعة بصورة مستمرة بمراقبة محفظتها وضمان استمرار تنوعها لتخفيف المخاطر المتعلقة بتركز التعرضات في قطاع عمل أو جغرافي محدد.

التركيز المفرط للمخاطر

تنشأ التركيزات في مخاطر الائتمان من مزاوله عدد من الأطراف المقابلة لأنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو أن تتمتع الأطراف المقابلة بنفس الخصائص الاقتصادية التي بسببها تتأثر مقدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بقدر مماثل نتيجة للتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها من الظروف. تشير التركيزات في المخاطر إلى تأثير أداء المجموعة نسبياً بالمستجدات المؤثرة على قطاع اقتصادي معين أو منطقة جغرافية محددة.

وبهدف تفادي زيادة التركيز في المخاطر، تشمل السياسات والإجراءات الخاصة بالمجموعة على إرشادات محددة تهدف إلى المحافظة على تنوع المحفظة. تتم مراقبة وإدارة تركيزات مخاطر الائتمان التي يتم تحديدها وفقاً لحدود تحمل المخاطر التي وافقت عليه مجلس الإدارة.

الوضع الاقتصادي والجيوستراتيجي الحالي

أخذت المجموعة في الاعتبار تأثير الوضع الاقتصادي والجيوستراتيجي الحالي أثناء تقييم المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المجموعة، كما هو موضح أدناه.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم قدرة العميل أو الطرف المقابل على الوفاء بالالتزامات مما يتسبب في تكبد المجموعة خسائر مالية. وتنشأ هذه المخاطر من الإقراض والخزينة والأنشطة الأخرى التي تقوم بها المجموعة. وتتم مراقبة مخاطر الائتمان بفعالية وفقاً لسياسات الائتمان التي تحدد بوضوح عملية تفويض صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات. وتتطوي إدارة مخاطر الائتمان أيضاً على مراقبة تركيزات المخاطر حسب قطاع العمل والمنطقة الجغرافية.

إن تقدير التعرض لمخاطر الائتمان لأغراض إدارة المخاطر هو أمر معقد ويتطلب استخدام النماذج حيث أن التعرض يختلف باختلاف التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحفظة الموجودات يتطلب المزيد من التقديرات حول احتمالية حدوث التعثر ونسب الخسارة المرتبطة بها والارتباطات الائتمانية بين الأطراف المقابلة. وتقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان باستخدام مفهوم الخسارة المتوقعة التي تتطلب العوامل التالية:

- احتمالية التعثر
- الخسارة الناتجة عن التعثر
- مستوى التعرض الناتج عن التعثر

تصنيفات مخاطر الائتمان

لدى المجموعة إجراءات لمراجعة الجودة الائتمانية من أجل الكشف المبكر عن التغيرات المحتملة في الجودة الائتمانية للأطراف المقابلة، وكذلك التقييمات المنتظمة للضمانات. تتحدد سقف الطرف المقابل باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد لكل طرف مقابل تصنيفاً للمخاطر باستخدام أسوأ تصنيف متاح من تصنيفات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش. يتم معايرة احتمالية تعثر درجات الائتمان بحيث يزيد خطر التعثر بشكل أكبر كلما ارتفعت درجة تصنيف الخطر. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة المنتظمة بناءً على التحديثات المنتظمة من وكالات التصنيف وتسمح هذه الإجراءات للمجموعة بتقييم الخسائر المحتملة الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها ويتخذ الإجراءات التصحيحية.

يتم تقسيم تصنيفات مخاطر المقرض ضمن الدرجات التالية:

الدرجة	التعريف
الدرجة المميزة والمرتفعة	مخاطر منخفضة
الدرجة القياسية	مخاطر مقبولة
الدرجة دون القياسية	قائمة المراقبة
متأخرة السداد	خسائر / الانخفاض في القيمة

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ نموذجاً من "ثلاث مراحل" لتحديد الانخفاض في القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبني بالتسهيل الائتماني وذلك على النحو الموجز أدناه:

- يتم تصنيف الاداة المالية التي لم تتعرض لانخفاض في قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبني في "المرحلة الأولى" ويتم مراقبة مخاطر الائتمان الخاصة بها بشكل مستمر من قبل المجموعة.
- إذا تم تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني، يتم نقل الاداة المالية إلى "المرحلة الثانية" ولكن لا يتم اعتبارها أنها تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- تنتقل الاداة المالية إلى "المرحلة الثالثة" إذا تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية.
- يتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المدرجة في المرحلة الأولى بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة للأدوات في المرحلة الثانية أو الثالثة بناءً على الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس العمر.
- يتمثل المفهوم السائد في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في أنه يجب مراعاة المعلومات المستقبلية.
- الموجودات المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية هي تلك الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبني. يتم دائماً قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (المرحلة الثالثة). ومع ذلك، فإن المبلغ المعترف به كمخصص خسارة لهذه الموجودات لا يمثل مجموع مبلغ الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر، ولكن يمثل التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر منذ الاعتراف المبني بالموجودات.

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تتري المجموعة أن الموجودات المالية قد شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عندما يحدث تغير جوهري في احتمالية التعثر لفترة سنة واحدة، وتخفيض التصنيف بأكثر من درجتين، ويحدث انخفاض جوهري في القيمة العادلة للموجودات بين تاريخ نشوء تعرض معين وتاريخ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩.

القروض والسلفيات:

يواجه المقرض زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عند حدوث أي من العوامل الكمية التالية:

- حسابات تأخر سدادها بين ٣٠ و ٩٠ يوماً.
- نتائج عكسية لحساب/مقرض حسب بيانات مكتب الائتمان.

الاستثمارات:

- زيادة جوهرية في احتمالية تعثر الأداة الأساسية.
- تدهور جوهري في التصنيف الائتماني للأداة الأساسية.
- انخفاض جوهري في القيمة العادلة للأداة الأساسية.

مبالغ مستحقة من البنوك:

- تغير جوهري في الأداء والسلوك المتوقع للطرف المقابل.

تعريف التعثر والموجودات التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية

تحدد المجموعة القرض والمبلغ المستحق من البنك وأداة الاستثمار على أنها في حالة تعثر بما يتماشى تماماً مع تعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية. وفقاً لتعريف بازل، يعتبر التعثر قد حدث فيما يتعلق بمدين معين عند ظهور أي حدث من الأحداث التالية:

- تعتبر المجموعة أنه من المستبعد أن يسدد المدين التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل مع عدم رجوع البنك إلى اتخاذ إجراءات كتحقيق الضمان (إذا كان يتم الاحتفاظ به).
- تضع المجموعة التزام الائتمان تحت حالة عدم الاستحقاق.
- تقوم المجموعة بتكوين مخصص للتعثر أو مخصص محدد للحساب ناتج عن انخفاض ملحوظ في الجودة الائتمانية بعد قبول البنك هذا التعرض.
- تقوم المجموعة ببيع الالتزام الائتماني عند حدوث خسارة اقتصادية مادية متعلقة بالائتمان.
- توافق المجموعة على إعادة هيكلة القروض المتعثرة للالتزام الائتماني حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الالتزام المالي الناتج عن إعفاء أو تأجيل سداد المبلغ الأصلي أو الفائدة أو الرسوم الأخرى.
- تقديم المجموعة طلب لإشهار إفلاس المدين أو طلب مماثل فيما يتعلق بالالتزام الائتماني للمدين تجاه المجموعة.
- يكون المدين متأخراً في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.
- بالنسبة للتعرضات الاستثمارية، تعتبر الورقة المالية في حالة تعثر إذا لم تسدد دفعة مقرر أو سددت جزءاً منها.

تعتبر الأداة أنها لم تعد في حالة تعثر (بمعنى انتهاء التعثر) عند وفاتها بمعايير فترة التجميد التي يقرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبما يتماشى مع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. لا يتم رفع تصنيف أي تعرض بشكل مباشر من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الأولى، بل يتم رفع تصنيفه إلى المرحلة الثانية تليها فترة تجميد مدتها ١٢ شهراً للتأكد من انخفاض المخاطر بشكل كافٍ قبل رفع تصنيف هذا التعرض إلى المرحلة الأولى. وفيما يتعلق بالحسابات المعاد هيكلتها (عند توفير أي نوع من الامتيازات للعملاء بشأن هيكل السداد)، تحتفظ المجموعة بفترة اختبار لمدة ٣ أقساط كحد أدنى أو فترة ١٢ شهراً أيهما أطول قبل رفع التصنيف من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير

تُقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس ١٢ شهراً أو على أساس العمر اعتماداً على ما إذا كان قد حدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبني بتسهيل معين أو ما إذا كان الأصل يعتبر أنه قد تعرض لانخفاض في قيمته الائتمانية. اعتمدت المجموعة طريقة التعرض المستقبلي الناتج عن التعثر لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل تسهيل.

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - شرح المخاطر والافتراضات وأساليب التقدير (تابع)

- اختارت المجموعة الحساب على أساس ربع سنوي لكل من احتمالية التعثر ومستوى التعرض الناتج عن التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر.
- تمثل احتمالية التعثر احتمال تخلف المقترض عن أداء التزاماته المالية (بموجب "تعريف التعثر والائتمان منخفض القيمة" المذكور أعلاه)، وذلك على مدى ١٢ شهراً أو العمر المتبقي للالتزام.
- يعتمد مستوى التعرض الناتج عن التعثر على المبلغ الذي تتوقع المجموعة سداداه وقت حدوث التعثر على مدى العمر المتبقي لمستوى التعرض الناتج عن التعثر.
- تمثل الخسارة الناتجة عن التعثر توقع المجموعة لحجم الخسارة من جراء التعرض للتعثر.
- تختلف الخسارة الناتجة عن التعثر باختلاف نوع الطرف المقابل ونوع وعمر المطالبة وتوافر الضمان وسبل الدعم الائتماني الأخرى. ويتم بيان الخسارة الناتجة عن التعثر كنسبة مئوية مقابل كل وحدة من وحدات التعرض وقت حدوث التعثر. وتحتسب الخسارة على أساس العمر، حيث تمثل الخسارة على أساس العمر نسبة الخسارة المتوقعة حدوثها إذا وقع التعثر على مدى العمر المتبقي المتوقع للقرض.

تتمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في الخسائر الائتمانية الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة هي متوسط الخسائر الائتمانية المرجحة بالاحتمالات وعامل التوزيع هو احتمالية التعثر على مدى العمر.

كما تدخل كذلك المعلومات الاقتصادية التطلعية في تحديد احتمالية التعثر لفترة ١٢ شهراً وعلى مدى العمر.

كانت هناك تحسينات في أساليب التقدير والافتراضات لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مع معايرة النموذج بناءً على معلومات الاقتصاد الكلي المحدثة خلال السنة. وتم إجراء جميع التحديثات بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية بموجب المعيار الدولي للقرارات المالية رقم ٩.

المعلومات المستقبلية المدرجة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة

يضمن تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وحساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المعلومات المستقبلية. قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة.

تتم معايرة النموذج المستخدم في تقدير احتمالية التعثر باستخدام البيانات التاريخية الملحوظة وأحدث تنبؤات مستقبلية للتوصل إلى احتمالية مستقبلية للتعثر. ونظراً للمحفظة البسيطة للقروض والسلفيات الخاصة بالبنك التي يتوفر لها ضمانات بحكم طبيعتها مع أقل خسارة متوقعة في حالة التعثر، فقد استخدم البنك إرشادات بارزل لتقدير الخسارة الناتجة عن التعثر التي تعتبر أكثر تحفظاً بالنظر إلى محفظة الاسترداد التاريخية للبنك في حالة التعثر.

تخضع الخسارة الناتجة عن التعثر للمبادئ التوجيهية للمنهج الداخلي القائم على التصنيفات، ويقدر التعرض الناتج عن التعثر على أنه التعرض القائم في وقت التعثر.

قامت المجموعة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة على مستوى الأداة الفردية لجميع التعرضات الاستثمارية التي تعد مكوناً رئيسياً في دفتر موجودات البنك. يتم إجراء تصنيف مجمع وتقييم احتمالية التعثر لمحفظة القروض والسلفيات من خلال منح تصنيف واحد للعميل في البداية، بناءً على معايير الاكتتاب الموحدة التي يتبعها البنك. وبعد الاكتتاب إذا واجه العميل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان يتم تخفيض التصنيف درجتين ويتم منح درجة أعلى لاحتمالية التعثر.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيو سياسي الحالي على مخاطر الائتمان

في سنة ٢٠٢٠، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن العديد من إجراءات الدعم الاقتصادي والحوافز. في هذا الصدد، تم الإعلان عن خطة التمويل بدون تكلفة لدعم المؤسسات المصرفية والمالية والشركات والأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة المتأثرين بهذه الأزمة. في إطار هذه الخطة، تم تقديم خطة الدعم الاقتصادي الموجهة والتي سُمح فيها للعملاء بتأجيل سداد أقساط قروضهم.

ومع ذلك، في ٧ يناير ٢٠٢٢، أنهى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي رسمياً برنامج خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة وسمح بفترة انتقالية مدتها ٦ أشهر (أي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢)، لتهنية جميع هؤلاء العملاء المستفيدين من التأجيلات والالتزام بمعايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان كالمعتاد والتي كانت تطبقها البنوك قبل تطبيق هذا التوجيه المشترك. وخلال هذه الفترة الانتقالية، تعين على جميع البنوك إجراء تقييم واقعي للجدارة الائتمانية لعملائها الذين كانوا يستفيدون من برامج التأجيل.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١، ليس لدى المجموعة أي عملاء يستفيدون من التأجيلات.

مخاطر الائتمان (تابع)

تأثير الوضع الاقتصادي والجيو سياسي الحالي على مخاطر الائتمان (تابع)

في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، بدأ الصراع العسكري بين روسيا وأوكرانيا. نتيجة لذلك، فرض عدد من الدول ولا يزال يفرض عقوبات جديدة على الكيانات الحكومية الروسية والشركات المملوكة للدولة وبعض الكيانات والأفراد المحدثين المرتبطين بروسيا في أي مكان في العالم. سيؤثر الموقف جنباً إلى جنب مع التقلبات المحتملة في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف الأجنبي والقيود المفروضة على الواردات والصادرات وتوافر المواد والخدمات المحلية والوصول إلى الموارد المحلية بشكل مباشر على الكيانات التي لديها عمليات أو تعرضات كبيرة في روسيا وأوكرانيا أو معهما. إن الوضع غير مستقر وقد يكون له أيضاً عواقب وخيمة على الكيانات الأخرى التي قد تتعرض لتقلبات في أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف الأجنبي، فضلاً عن احتمال حدوث انكماش اقتصادي طويل الأمد.

كان استثمار المجموعة في السندات الروسية (قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة) على النحو التالي:

٢٠٢٢	٢٠٢١
التكلفة المطفأة	التكلفة المطفأة
ألف درهم	ألف درهم
٣٠,٠٢٧	٣٠,٠٨٨
٥,٤٨٥	٥,٤٩٨
٣٥,٥١٢	٣٥,٥٨٦

استثمارات بالتكلفة المطفأة

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم إجراء مراجعات تفصيلية للمحفظة على أساس مستمر وتطبيق المجموعة مزيداً من التدقيق عند ضم العملاء في الصناعات الحساسة وتضمن الائتمان لمطالبات العقوبات. وتواصل المجموعة مراقبة الوضع الجغرافي السياسي الحالي لروسيا وأوكرانيا وتأثيره على الاقتصاد وستخفف من تعرضها ومخاطرها حسب الاقتضاء.

تأثير الوضع الاقتصادي والجيو سياسي الحالي على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتطلب إطار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة. ومن أجل تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة، تستخدم المجموعة عدة سيناريوهات اقتصادية بدرجات متفاوتة الشدة وبأوزان مناسبة للتأكد من أن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة.

قامت المجموعة بمراجعة التأثير المحتمل لاندلاع الاضطرابات الاقتصادية والجيو سياسية على المعطيات والافتراضات الخاصة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ في ضوء المعلومات المتاحة. في ضوء الوضع الاقتصادي الحالي والعقوبات المستمرة، استخدمت المجموعة تصنيفات ائتمانية مشددة/ عقابية مع تعديلات على الأوراق المالية، عند الحاجة، في إطار الخسائر الائتمانية المتوقعة، مما يضمن وجود نظرة واقعية وتغطية كافية من منظور المخصصات. تراقب المجموعة الوضع اليومي للأزمة وتعمل بفعالية على إدارة أي تعرض مباشر لها.

فيما يتعلق بمحفظة القروض والسلفيات، تجري المجموعة مراجعات متكررة لنسب القرض إلى القيمة على الضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الممنوحة للعملاء. وفقاً لذلك، تخضع جميع قرارات التصنيف والتجميع لمراجعة منتظمة للتأكد من أنها تعكس وجهة نظر دقيقة لتقييم المجموعة للجدارة الائتمانية للعملاء اعتباراً من تاريخ التقرير. وأعدت المجموعة تقييم محفظتها من عملاء المرحلة الأولى والمرحلة الثانية والمرحلة الثالثة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بالنسبة لمحفظة الاستثمارية، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت المحفظة الاستثمارية قد تعرضت لتدهور كبير في الجودة الائتمانية. بناءً على التصنيفات من وكالات التصنيف الخارجية وتقييم أي زيادة في احتمالية التعثر، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للاستثمارات وما إذا كانت هذه الاستثمارات منخفضة القيمة الائتمانية وقامت بتقييم التأثير على الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر

مخاطر الائتمان (تابع)

تأثير الوضع الاقتصادي والجيو سياسي الحالي على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تابع)
بناءً على التقييم الذي تم إجراؤه، قامت المجموعة بتحويل استثماراتها في السندات الروسية إلى المرحلة الثالثة. لتعكس انخفاض الائتمان على هذه الاستثمارات، قامت المجموعة بالاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات المرحلة الثالثة على النحو التالي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	استثمارات بالتكلفة المطفأة
ألف درهم ٢٩٢	ألف درهم ٣٠,٠٢٧	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٢	٥,٤٨٥	
٢٩٤	٣٥,٥١٢	

التعرض لمخاطر الائتمان دون مراعاة أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى
يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات. يتم بيان الحد الأقصى على أساس إجمالي، قبل تأثير تخفيف المخاطر باستخدام التسوية الرئيسية واتفاقيات الضمانات وقبل المخصصات والانخفاض في القيمة، إن وجدت.

٢٠٢١ ألف درهم	٢٠٢٢ ألف درهم	أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥)
٢٧٦,١٠٣	٤٠١,٨٥٠	مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦)
٢٧١,٦٥٤	٩١٢,٥٣٣	قروض وسلفيات (إيضاح ٧)
٩٤١,٦٠٩	١,٠١٩,٠٥٨	استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨)
١,١٥٤,٣٤٢	١,٤١٨,٨٢٧	موجودات أخرى
٢٣,٧٤٣	٢٢,٠١١	
٢,٦٦٧,٤٥١	٣,٧٧٤,٢٧٩	
١٧,٦٩٥	٦,٧٧٦	ضمانات (إيضاح ٢٢)
٢,٦٨٥,١٤٦	٣,٧٨١,٠٥٥	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

نظرا لتسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكنها لا تمثل أقصى تعرض لمخاطر الائتمان والذي قد ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

لمزيد من التفاصيل حول أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بكل فئة من فئات الأدوات المالية، فقد تم الإفصاح عن هذه التفاصيل في الإيضاحات ذات الصلة. ويتم فيما يلي مناقشة تأثير الضمانات والأساليب الأخرى للحد من المخاطر.

تركيزات المخاطر للحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز المخاطر من حيث العميل/الطرف المقابل، والمنطقة الجغرافية. بلغ أقصى تعرض لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بأي عميل أو طرف مقابل (باستثناء الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٤٢٢,٠٠٠ ألف درهم (٢٠٢١: ٤٢٢,٠٠٠ ألف درهم) قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات أو التعزيزات الائتمانية الأخرى.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

خطر التعرض لمخاطر الائتمان حسب المناطق الجغرافية

يمكن تحليل الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) بما في ذلك الضمانات، قبل الأخذ بالاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو تعزيزات ائتمانية أخرى، على أساس المناطق الجغرافية التالية:

٢٠٢١		٢٠٢٢		
موجودات	ضمانات	موجودات	ضمانات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٧,٦٩٥	١,٥٣١,٦٧١	٦,٧٧٦	١,٦٧٥,١٩٤	الإمارات العربية المتحدة
-	٧٩,٧٩٤	-	١٩٢,١٠٨	أمريكا الشمالية
-	٢٨٧,٠٥٨	-	٥٥٤,٤٩٥	أوروبا
-	٣٨١,٧٥٣	-	٩٣٢,٩١٣	دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى في الشرق الأوسط
-	٣٨٧,١٧٥	-	٤١٩,٥٦٩	أخرى
١٧,٦٩٥	٢,٦٦٧,٤٥١	٦,٧٧٦	٣,٧٧٤,٢٧٩	

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية

تدير المجموعة الجودة الائتمانية للموجودات المالية باستخدام التصنيف الخارجي عن طريق منح أسوأ تصنيف من تصنيفات ستاندرد أند بورز وموديز وفيتش للتعرضات الاستثمارية بينما تستخدم التصنيفات الائتمانية الداخلية لمحظة القروض والسلفيات. يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للموجودات المالية للمجموعة (باستثناء النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية)، بناءً على نظام التصنيف الائتماني للمجموعة كما هو محدد أعلاه.

٢٠٢٢

لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
الدرجة المميزة والمرتفعة	الدرجة القياسية	الدرجة دون القياسية	متأخرة السداد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٤٠١,٨٥٠	-	-	-	٤٠١,٨٥٠
٥٢٢,٥٠٢	٣٨٥,٧٦٤	٤,٢٦٧	-	٩١٢,٥٣٣
-	٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
٢٥٧,٨٢٩	٦٥٣,٩١٤	٥٠٧,٠٨٤	-	١,٤١٨,٨٢٧
٤,٠٩٠	١٢,٦٨٣	٥,٢٣٨	-	٢٢,٠١١
١,١٨٦,٢٧١	٢,٠٣٩,٨٤٥	٥٢١,١٠١	٢٧,٠٦٢	٣,٧٧٤,٢٧٩

٢٠٢١

لم يتأخر سدادها ولم تتعرض للانخفاض في القيمة				
الدرجة المميزة والمرتفعة	الدرجة القياسية	الدرجة دون القياسية	متأخرة السداد	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٧٦,١٠٣	-	-	-	٢٧٦,١٠٣
١٤٣,٩٨٥	١٢٣,٨٩٤	٣,٧٧٥	-	٢٧١,٦٥٤
-	٩١٣,٧٢٤	١,٧٢٠	٢٦,١٥٥	٩٤١,٦٠٩
٧٩,٢٨٩	٥١٥,٦٢٤	٥٥٩,٤٢٩	-	١,١٥٤,٣٤٢
٤,٣٤٣	١١,٤٤٥	٧,٩٥٥	-	٢٣,٧٤٣
٥٠٣,٧٢٠	١,٥٦٤,٦٩٧	٥٧٢,٨٧٩	٢٦,١٥٥	٢,٦٦٧,٤٥١

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢
٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الجودة الائتمانية من حيث فئة الموجودات المالية (تابع)
التعرض لمخاطر الائتمان على الموجودات المالية لدى المجموعة (فيما عدا النقد في الصندوق والاستثمارات في أدوات حقوق الملكية) لكل من تصنيفات المخاطر الداخلية.

المجموع ٢٠٢١ ألف درهم	المجموع ٢٠٢٢ ألف درهم	الدرجات المكافئة لوكالة موديز	
٥٠٣,٧٢٠	١,١٨٦,٢٧٠	Aaa-A٣	الدرجة المميزة والمرفعة
١,٥٦٤,٦٩٧	٢,٠٣٩,٨٤٦	Baa١-Baa٣	الدرجة القياسية
٥٧٢,٨٧٩	٥٢١,١٠١	Ba١-B٣	الدرجة دون القياسية
٢٦,١٥٥	٢٧,٠٦٢	-	متأخرة السداد
٢,٦٦٧,٤٥١	٣,٧٧٤,٢٧٩		

تنص سياسة المجموعة على الاحتفاظ بتصنيفات دقيقة ومنتظمة للمخاطر على مستوى محفظة الائتمانية والاستثمارية مما يسهل التركيز على إدارة المخاطر المتاحة ومقارنة التعرضات الائتمانية في كل قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. إن نظام التصنيف مدعوم بتحليلات مالية متنوعة مصحوبة بمعلومات معالجة من السوق من أجل توفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. كما تخضع تصنيفات الخطر المعنية للتقييم والتحديث بانتظام. وتطبق درجات التصنيف المكافئة لوكالة موديز فقط على بعض التعرضات حيثما يستند تصنيف المخاطر على تصنيف المجموعة الداخلي.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض القيمة

يتضمن الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر الائتمان على الأدوات المالية التي سُجلت لها خسارة ائتمانية متوقعة. يمثل إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية أدناه أقصى تعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان على هذه الموجودات.

مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة			
المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢			
٤٠١,٨٥٠	-	-	٤٠١,٨٥٠
٩١٢,٥٣٣	-	-	٩١٢,٥٣٣
٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
١,٣٢١,٧٨٥	٣٨,٨٥٥	٥٣,١٤٦	١,٤١٣,٧٨٦
٢٢,٠١١	-	-	٢٢,٠١١
٣,٦٤٥,٦٦٣	٤٣,٣٦٧	٨٠,٢٠٨	٣,٧٦٩,٢٣٨
٦,٧٧٦	-	-	٦,٧٧٦
٣,٦٥٢,٤٣٩	٤٣,٣٦٧	٨٠,٢٠٨	٣,٧٧٦,٠١٤
المجموع			
ضمانات (إيضاح ٢٢)			
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان			

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان - الأدوات المالية الخاضعة لانخفاض في القيمة (تابع)

مراحل الخسائر الائتمانية المتوقعة				كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (إيضاح ٥) مبالغ مستحقة من البنوك (إيضاح ٦) قروض وسلفيات (إيضاح ٧) استثمارات في أدوات الدين (إيضاح ٨) موجودات أخرى
المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	
الخسائر الائتمانية	الخسائر الائتمانية	الخسائر الائتمانية	المجموع	
المتوقعة على مدى ١٢ شهراً	المتوقعة على مدى العمر	المتوقعة على مدى العمر	ألف درهم	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٢٧٦,١٠٣	-	-	٢٧٦,١٠٣	المجموع ضمانات (إيضاح ٢٢)
٢٧١,٦٥٤	-	-	٢٧١,٦٥٤	
٩١٣,٧٣٤	١,٧٢٠	٢٦,١٥٥	٩٤١,٦٠٩	
١,٠٥٠,٨٩٤	٦٧,٤٠٢	١,٦٦٠	١,١١٩,٩٥٦	
٢٣,٧٤٣	-	-	٢٣,٧٤٣	
٢,٥٣٦,١٢٧	٦٩,١٢٢	٢٧,٨١٥	٢,٦٣٣,٠٦٥	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان
١٧,٦٩٥	-	-	١٧,٦٩٥	
٢,٥٥٣,٨٢٢	٦٩,١٢٢	٢٧,٨١٥	٢,٦٥٠,٧٦٠	

الضمانات والتعريفات الائتمانية الأخرى

يؤخذ مبلغ وجودة الضمان بعين الاعتبار مع تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل ومعايير المنتج. تطبق إرشادات بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم. وتشمل الأنواع الرئيسية للضمانات التي تم الحصول عليها النقد والاستثمارات في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية الرئيسية وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للضمانات التي تخضع للتحديث المنتظم:

٢٠٢٢	٢٠٢١	مقابل القروض والسلفيات التي تعرضت لانخفاض فردي في القيمة مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول
ألف درهم	ألف درهم	
٩,٤٥٠	٩,٤٥٠	
٩٩٢,٤١٠	٥٣١,٨٥٩	مقابل القروض والسلفيات التي لم تتعرض لانخفاض القيمة مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول
٥٢٥,٣١٥	٨٨١,٣٤٥	مضمونة بعقارات
٤٤٥,٠٠٠	٤٩٢,٠٠٠	مضمونة بنقد
١,٩٦٢,٧٢٥	١,٩٠٥,٢٠٤	المجموع

تستخدم المجموعة الضمانات بشكل فعال كأدوات لتخفيف مخاطر الائتمان. يتم مراقبة وتقييم جودة الضمانات بشكل مستمر وتسعى المجموعة للتأكد من سريان الضمانات. إن الفئات الرئيسية للضمانات مدرجة في الجدول أعلاه. يتم إعادة تقييم الضمانات بانتظام وفقاً لسياسة الائتمان لدى المجموعة، وذلك يمكن المجموعة من تقييم القيمة العادلة السوقية للضمانات والتأكد من إدارة المخاطر بشكل مناسب.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٧١,٦٥٤	-	-	٢٧١,٦٥٤
٦٦٢,٥٢٠	-	-	٦٦٢,٥٢٠
(٢١,٦٤١)	-	-	(٢١,٦٤١)
٩١٢,٥٣٣	-	-	٩١٢,٥٣٣
٩١٣,٧٣٤	١,٧٢٠	٢٦,١٥٥	٩٤١,٦٠٩
(٤,٤٣٤)	٤,٤٣٤	-	-
٢٢٨,١٨٣	-	-	٢٢٨,١٨٣
(١٤٩,٩٩٩)	(١,٦٤٢)	٩٠٧	(١٥٠,٧٣٤)
٩٨٧,٤٨٤	٤,٥١٢	٢٧,٠٦٢	١,٠١٩,٠٥٨
٦٢٠,٩٦٩	٦٣,٥٩٠	١,٦٦٠	٦٨٦,٢١٩
(٩,٣١٦)	-	٩,٣١٦	-
(١٣,٦٥٦)	١٣,٦٥٦	-	-
١١,٩٧٨	(١١,٩٧٨)	-	-
-	(٤٢,٣٧٥)	٤٢,٣٧٥	-
(١٠٣,٨٢٧)	(٥,٧٦٥)	(٢٠٥)	(١٠٩,٧٩٧)
٥٠٦,١٤٨	١٧,١٢٨	٥٣,١٤٦	٥٧٦,٤٢٢

مستحقة من البنوك

كما في ١ يناير ٢٠٢٢

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢٢

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

مستحقة من البنوك

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في إجمالي القيمة الدفترية (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في إجمالي القيمة الدفترية من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٤٤٢,٩٣٣	٢٦٠,٨١٨	٦,٠٢٤	٧٠٩,٧٧٥
٢٢٤,٩٨٣	-	-	٢٢٤,٩٨٣
(٥٤,٢٦٦)	٥٤,٢٦٦	-	-
٩١,٣٦٣	(٩١,٣٦٣)	-	-
(٨٤,٠٤٤)	(١٦٠,١٣١)	(٤,٣٦٤)	(٢٤٨,٥٣٩)
٦٢٠,٩٦٩	٦٣,٥٩٠	١,٦٦٠	٦٨٦,٢١٩

استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

كما في ١ يناير ٢٠٢١

موجودات مالية جديدة منشأة

نحويلات

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية

تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى

تسديدات وحركات أخرى

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

الحركة في مخصص الخسارة

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢٢ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٥٠٨	-	-	٥٠٨
٣٠	-	-	٣٠
(٤٢٥)	-	-	(٤٢٥)
١١٣	-	-	١١٣

مبالغ مستحقة من البنوك

كما في ١ يناير ٢٠٢٢

موجودات مالية جديدة منشأة

التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر /

مستوى التعرض الناتج عن التعثر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

فروض وسلفيات

كما في ١ يناير ٢٠٢٢

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية

موجودات مالية جديدة منشأة

التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر /

مستوى التعرض الناتج عن التعثر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

كما في ١ يناير ٢٠٢٢

نحويلات

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثالثة

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية

تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى

تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة

التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر /

مستوى التعرض الناتج عن التعثر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣,٥٩٢	٣,٦٤٣	١,٦٦٠	٨,٨٩٥
(٢)	-	٢	-
(٢٣)	٢٣	-	-
٩٢	(٩٢)	-	-
-	(٣,٣٨٧)	٣,٣٨٧	-
(١,٥٣٢)	١,٤٧١	٤٨,٠٩٧	٤٨,٠٣٦
٢,١٢٧	١,٦٥٨	٥٣,١٤٦	٥٦,٩٣١

جميع الضمانات الصادرة عن المجموعة مضمونة نقداً وتصنف في المرحلة الأولى ضمن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر الائتمان (تابع)

الحركة في مخصص الخسارة (تابع)

يوضح الجدول التالي التغيرات في مخصص الخسارة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

المرحلة الأولى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف درهم	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر ألف درهم	المجموع ألف درهم
٦٧٠	-	-	٦٧٠
(١٦٢)	-	-	(١٦٢)
٥٠٨	-	-	٥٠٨
٦٠٨	٥٨٠	٢٥,٣٤٨	٢٦,٥٣٦
٢٦٥	-	-	٢٦٥
(٣)	٣	-	-
٥٧١	(٥٧١)	-	-
(٤٦٩)	(٣)	(٢,٣٥٩)	(٢,٨٣١)
٩٧٢	٩	٢٢,٩٨٩	٢٣,٩٧٠
٢,٢٤٣	٦,٥٧٩	١,٩٨٠	١٠,٨٠٢
٣,٨٢١	-	-	٣,٨٢١
(٣,٤١٨)	٣,٤١٨	-	-
٤,٩٣٨	(٤,٩٣٨)	-	-
(٣,٩٩٢)	(١,٤١٦)	(٣٢٠)	(٥,٧٢٨)
٣,٥٩٢	٣,٦٤٣	١,٦٦٠	٨,٨٩٥

استثمارات - مقاسة بالتكلفة المطفأة

كما في ١ يناير ٢٠٢١
موجودات مالية جديدة منشأة
تحويلات

تحويل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية
تحويل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى
التغيرات في احتمالية التعثر / الخسارة الناتجة عن التعثر /
مستوى التعرض الناتج عن التعثر

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بتدفقاتها النقدية الخارجة قصيرة الأجل وصافي متطلباتها المالية. تنتج مخاطر السيولة عن حدوث اضطرابات في الأسواق أو تدني درجة التصنيف الائتماني مما قد يتسبب في نزوح بعض مصادر التمويل المباشرة والسحب المفاجئ لودائع العميل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر السيولة والاحتفاظ برصيد جيد من النقد وما في حكمه في شكل موجودات سائلة عالية الجودة.

تحفظ المجموعة بمحفظة من الأوراق المالية القابلة للتداول عالية السيولة والموجودات المتنوعة التي يمكن تسيلها بسهولة في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. وتملك المجموعة أيضاً تسهيلات ائتمانية ملتزم بها والتي يمكن الحصول عليها من خلال قوات إعادة الشراء عن طريق الاقتراض مقابل الموجودات السائلة دون تحقيق خسارة من بيع الأوراق المالية أثناء أحداث السوق المعاكسة. وللحماية من خطر السحب المفاجئ للودائع، يمتلك البنك مبلغاً معقولاً من مصد السيولة عن طريق الاحتفاظ بمبلغ معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة المؤهلة لإعادة الشراء مع تعديلات ضئيلة حتى أثناء السيناريوهات المتأزمة للسوق. بالإضافة إلى ذلك، تحفظ المجموعة باحتياطي نظامي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي يمكن سحبه بالكامل في أي وقت لأغراض التسوية اليومية، شريطة الحفاظ على متوسط المتطلبات اليومية على مدى فترة الاحتفاظ بالاحتياطي لمدة ١٤ يوماً. ويتم تقييم مركز السيولة وإدارته في ضوء مجموعة متنوعة من السيناريوهات، مع إيلاء العناية الواجبة لعوامل الضغط المالي المتعلقة بالسوق بشكل عام والمجموعة على وجه التحديد.

مخاطر السيولة (تابع)

يتم تحديد آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات بتاريخ بيان المركز المالي في الجدول الموضح في الصفحة التالية على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الاستحقاق التعاقدية دون الأخذ في الاعتبار آجال الاستحقاق الفعلية كما يشير تاريخ المجموعة للاحتفاظ بالودائع وتوفر الأموال السائلة.

تأثير فيروس كوفيد-١٩ على إدارة السيولة

أثرت الضغوط التي شهدتها كل دول العالم بسبب أزمة فيروس كوفيد-١٩ على السيولة في الأسواق العالمية والإقليمية. وفي تلك البيئة، واصلت المجموعة التركيز على تحقيق مستوى عالٍ من السيولة، وعززت مصد السيولة من خلال الإنفاق الانتقائي، وجذب الودائع المحلية، بالإضافة إلى جلب أطراف جديدة من أجل تأمين التمويل.

تبنى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نهجاً استباقياً لضمان تدفق الأموال إلى الاقتصاد، وخاصة القطاعات التي تأثرت بشدة بأزمة فيروس كوفيد-١٩. وأعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن خطة دعم اقتصادي موجهة شاملة في ٦ أبريل ٢٠٢٠، مما سمح لبنوك الإمارات العربية المتحدة بالوصول إلى تمويل بتكلفة صفرية وهو ما يعود بالنفع على عملاء البنوك من خلال تأجيل المبالغ الأصلية والفائدة.

أدخل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي العديد من الإجراءات لتحسين السيولة لمساعدة البنوك على دعم الاقتصاد، وشملت تخفيض متطلبات احتياطي المصرف المركزي لالتزامات الودائع تحت الطلب من ١٤٪ إلى ٧٪ وتخفيض الحد الأدنى المطلوب لمعدل تغطية السيولة أو معدل الموجودات السائلة المؤهلة بنسبة ٣٠٪. إن الجمع بين التدابير المذكورة أعلاه من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مع الإدارة الحكيمة للسيولة ساعد المجموعة على تلبية متطلبات الخدمات المصرفية لعملائها بشكل فعال ودون انقطاع، حتى خلال فترة طويلة من ضعف الوصول إلى أسواق التمويل الأجنبي.

أثناء سنة ٢٠٢٢ ومع عودة الوضع الاقتصادي إلى طبيعته، قرر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سحب طلبه بتخفيف متطلبات احتياطي المصرف المركزي والحد الأدنى من المستويات المطلوبة للنسب التنظيمية إلى مستويات ما قبل كوفيد-١٩ من ١ يناير ٢٠٢٢.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								
الموجودات								
٤٠٢,٢٤٨	-	-	٤٠٢,٢٤٨	-	-	-	-	٤٠٢,٢٤٨
٨١٩,١٣٨	-	٩٣,٢٨٢	٩١٢,٤٢٠	-	-	-	-	٩١٢,٤٢٠
٢٠٠,٩٥٢	٦٠,٥٨١	٣٠٧,٤٦٥	٥٦٨,٩٩٨	٤٢٢,٠٠٠	-	٤٢٢,٠٠٠	-	٩٩٠,٩٩٨
٦٥,٩٨٠	٢٧,٧٤٤	٩٦,٩٧١	١٩٠,٦٩٥	٩٨٠,٣٠٦	١٩٠,٨٩٥	١,١٧١,٢٠١	١٧٦,٦٨٨	١,٥٣٨,٥٨٤
١٣,٧٦٤	٦,١٠٣	٥,٠٧٩	٢٤,٩٤٦	٩,١٦٩	-	٩,١٦٩	٣,٧٨٩	٣٧,٩٠٤
-	-	-	-	-	-	-	٣,٧٥١	٣,٧٥١
١,٥٠٢,٠٨٢	٩٤,٤٢٨	٥٠٢,٧٩٧	٢,٠٩٩,٣٠٧	١,٤١١,٤٧٥	١٩٠,٨٩٥	١,٦٠٢,٣٧٠	١٨٤,٢٢٨	٣,٨٨٥,٩٠٥
مجموع الموجودات								
المطلوبات وحقوق الملكية								
٢,٤٩٨,٢٣٤	١٩٥,١٩٣	٦٥٢,٥٢٥	٣,٣٤٥,٩٥٢	٣٣,٢١٠	-	٣٣,٢١٠	٣٣,٢١٠	٣,٣٧٩,١٦٢
١٣,٤٨٠	١٦,١٣٨	٣٣,٥١٥	٦٣,١٣٣	١٠,٢٤٦	-	١٠,٢٤٦	٦,٤٥٠	٧٩,٨٢٩
-	-	-	-	-	-	-	٤٢٦,٩١٤	٤٢٦,٩١٤
٢,٥١١,٧١٤	٢١١,٣٣١	٦٨٦,٠٤٠	٣,٤٠٩,٠٨٥	٤٣,٤٥٦	-	٤٣,٤٥٦	٤٣٣,٣٦٤	٣,٨٨٥,٩٠٥
(١,٠٠٩,٦٣٢)	(١١٦,٩٠٣)	(١٨٣,٢٤٣)	(١,٣٠٩,٧٧٨)	١,٣٦٨,٠١٩	١٩٠,٨٩٥	١,٥٥٨,٩١٤	(٢٤٩,١٣٦)	
صافي فرق السيولة								

تراقب لجنة الموجودات والمطلوبات فرق السيولة للمجموعة عن كثب. تحتفظ المجموعة بمستوى معقول من الموجودات عالية الجودة للاقتراض مقابل قنوات إعادة الشراء مع عدة أطراف مقابلة وتحافظ على مستوى معقول من حدود سوق المال غير المستخدمة لجمع التمويل الكافي لإدارة التدفقات الخارجة غير المتوقعة. وتواصل المجموعة مراقبة مراكز السيولة لديها للتأكد من أن لديها سيولة كافية.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ٦ أشهر ألف درهم	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأقل من ١٢ شهراً ألف درهم	١ - ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الاجمالي الفرعي لأكثر من ١٢ شهراً ألف درهم	غير مؤرخة ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠٢١								
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي								
٢٧٦,٣٨٥	-	-	٢٧٦,٣٨٥	-	-	-	-	٢٧٦,٣٨٥
٢٧١,١٤٦	-	-	٢٧١,١٤٦	-	-	-	-	٢٧١,١٤٦
١٣٢,٠٥٧	١٣٣,٤٤٠	٢١٢,٣٧٦	٤٧٧,٨٧٣	٤٣٦,٦٠٠	-	٤٣٦,٦٠٠	-	٩١٤,٤٧٣
٥٣,٨٦٣	٧٢,٧٦٩	٦٢,٤٠٦	١٨٩,٠٣٨	٦٣٨,٢٠٥	٢٩٠,٠٢٧	٩٢٨,٢٣٢	٢٤٤,١٠٦	١,٣٦١,٣٧٦
١٠,٩١٢	٦,٤٦٣	٣,٦٣٣	٢١,٠٠٨	١٨,١١٣	-	١٨,١١٣	٣,٥٥٥	٤٢,٦٧٦
-	-	-	-	-	-	-	٣,٩٣٥	٣,٩٣٥
٧٤٤,٣٦٣	٢١٢,٦٧٢	٢٧٨,٤١٥	١,٢٣٥,٤٥٠	١,٠٩٢,٩١٨	٢٩٠,٠٢٧	١,٣٨٢,٩٤٥	٢٥١,٥٩٦	٢,٨٦٩,٩٩١
مجموع الموجودات								
المطلوبات وحقوق الملكية								
مبالغ مستحقة للبنوك								
٢٥٩,١٨٣	٥٥,٠٨٨	٣٦,٧٢٥	٣٥٠,٩٩٦	-	-	-	-	٣٥٠,٩٩٦
١,٢٠٩,٠٩٧	٤٠,٨٣٩	١٥٩,١١٥	١,٤٠٩,٠٥١	٥٦٩,٦٨٤	-	٥٦٩,٦٨٤	-	١,٩٧٨,٧٣٥
١٣,٨٣٦	٢,٤٧٣	٣,٥٠٢	١٩,٨١١	٣٣,٧٧٢	-	٣٣,٧٧٢	٥,٥٦٨	٥٩,١٥١
-	-	-	-	-	-	-	٤٨١,١٠٩	٤٨١,١٠٩
١,٤٨٢,١١٦	٩٨,٤٠٠	١٩٩,٣٤٢	١,٧٧٩,٨٥٨	٦٠٣,٤٥٦	-	٦٠٣,٤٥٦	٤٨٦,٦٧٧	٢,٨٦٩,٩٩١
٧٣٧,٧٥٣	١١٤,٢٧٢	٧٩,٠٧٣	(٥٤٤,٤٠٨)	٤٨٩,٤٦٢	٢٩٠,٠٢٧	٧٧٩,٤٨٩	(٢٣٥,٠٨١)	
صافي فرق السيولة								

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السيولة (تابع)

تحليل المطلوبات المالية من حيث أجل الاستحقاق التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول أدناه أجل استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بنهاية السنة على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة المتبقية. ويتم التعامل مع مبالغ السداد الخاضعة لفترة إشعار كما لو كان هذا الإشعار سوف يتم تقديمه في الحال. ومع ذلك، تتوقع المجموعة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد تكون فيه المجموعة مطالبة بالدفع، وبالتالي لا يعكس الجدول أدناه التدفقات النقدية المتوقعة بناءً على التجربة السابقة للمجموعة في الاحتفاظ بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

المجموع ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣,٤٠٤,٩٦٠	٣٩,٥٧٠	٨٦٥,٥٣٠	١,٠٩٩,٦٨٠	١,٤٠٠,١٨٠	ودائع العملاء
٧٣,٦٤٥	١٠,٣٨٦	٤٩,٧٤٤	١٣,٥١٥	-	مطلوبات أخرى
٣,٤٧٨,٦٠٥	٤٩,٩٥٦	٩١٥,٢٧٤	١,١١٣,١٩٥	١,٤٠٠,١٨٠	

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

المجموع ألف درهم	١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	تحت الطلب ألف درهم	
٣٥١,٦٥٨	-	٩٢,٣٧٨	٢٥٩,٢٨٠	-	مبالغ مستحقة إلى البنوك
٢,٠١٦,٥٧٩	٦٠٤,٩٨٣	٢٠٢,٢٢٨	٥٠٤,٦٠٢	٧٠٤,٧٦٦	ودائع العملاء
٥٣,٩١٣	٣٣,٩٣٧	٦,٠٩٥	١٣,٨٨١	-	مطلوبات أخرى
٢,٤٢٢,١٥٠	٦٣٨,٩٢٠	٣٠١,٧٩٠	٧٧٧,٧٦٣	٧٠٤,٧٦٦	

تحتفظ المجموعة بجدول توقعات السيولة الذي تقيمه لجنة الموجودات والمطلوبات شهرياً. تضمن لجنة الموجودات والمطلوبات تتبع متطلبات السيولة المتوقعة الناتجة عن قطاعات الأعمال المختلفة ومراقبة التدفقات النقدية المتوقعة. تجري المجموعة اختبار الضغط بناءً على الافتراضات المتفق عليها المقررة من مجلس الإدارة سنوياً ضمن عملية تخطيط رأس المال.

تحتفظ المجموعة بمصداقات السيولة مع الأخذ في الاعتبار تصفية المودعين وضغط السوق على نطاق واسع مع انخفاض نسبة القرض إلى القيمة لقنوات إعادة الشراء مقابل الأوراق المالية المؤهلة لإعادة الشراء. يتم الحفاظ على مصد السيولة من خلال وجود مستوى معقول من الموجودات السائلة عالية الجودة دائماً والتي تدبرها المجموعة بشكل فعال لتغطية أي فجوة تعاقدية قصيرة الأجل أو فجوة غير متوقعة قد تظهر في المستقبل. تضمن المجموعة الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية مع أهلية إعادة الشراء من خلال مزيج مناسب من التصنيف الائتماني للحفاظ على تكلفة الاقتراض والتعديلات على الضمانات في أدنى مستوى. ويؤخذ جدياً بالاعتبار الاحتفاظ بقنوات ائتمانية مضمونة وغير مضمونة مع أطراف مقابلة متعددة لتجنب مخاطر الانسحاب المفاجئ للقنوات الائتمانية من الطرف المقابل في حالات السيولة الحرجة.

حددت المجموعة بوضوح استراتيجية تمويل الطوارئ لمعالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ، تحدد الخطة الإرشادات لإدارة مجموعة من سيناريوهات الضغط تضمن مسؤوليات وإجراءات تصعيد واضحة. كجزء من الخطة، تضمن المجموعة أنها تحتفظ دائماً بالموارد المالية الكافية بحيث لا توجد مخاطر جوهرية تتمثل في عدم إمكانية الوفاء بمطلوباتها عند استحقاقها أو عدم القدرة على الحفاظ على الخدمات التشغيلية بسبب نقص السيولة. تشمل خطة تمويل الطوارئ الخاصة بالمجموعة على خيار استرداد موثوق به حيث يمكن استعادة رأس مال البنك و/أو السيولة و/أو الربحية حتى تتمكن من الاستمرار في العمل بشكل مستدام وجاد في حالة حدوث الأزمات. تم تصميم إطار الأزمات لضمان تحديد الأزمة في مرحلة مبكرة وإدارتها بشكل مناسب من خلال مؤشرات الإنذار المبكر.

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. وقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي يمكن قبولها، وتتولى لجنة الاستثمارات الأساسية مراقبتها على أساس مستمر.

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيم الاقتصادية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة بسبب الفروقات في محفظة فجوة إعادة التسعير في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي يستحق أجلها أو يُعاد تسعيرها خلال فترة زمنية محددة.

وضع مجلس الإدارة مستويات لمخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية من خلال وضع حدود حساسية لأسعار الفائدة. تقوم المجموعة بإجراء تقييم دوري لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والافتراضات الأساسية التي تؤدي إلى مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية. ولكل مجموعة من مجموعات الاستحقاق، يتم تحليل الفرق بين الموجودات الحساسة للفائدة والمطلوبات الحساسة للفائدة للوصول إلى فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة. ويتم بعد ذلك استخدام فجوة إعادة تسعير أسعار الفائدة عبر الفترة لتقييم التأثير على سيناريو القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية بناءً على التغيرات المستقبلية في منحنيات عائد سعر الفائدة. تقيس المجموعة تأثير مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة البنكية في شكل تأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية من خلال تطبيق تحول مواز تصاعدي وتنازلي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحني سعر الفائدة بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

إصلاح معدل إيبور

أنشأت المجموعة مشروعاً لإدارة الانتقال لكل عقد من عقودها التي يمكن أن تتأثر بذلك. يقود المشروع رئيس الاستثمارات والخزينة، ويساعده كبار ممثلي أقسام المجموعة الآخرين بما في ذلك فرق العمل التي تتعامل مباشرة مع العملاء والشؤون القانونية والمالية والعمليات والتكنولوجيا.

يعرض إصلاح إيبور المجموعة لمخاطر مختلفة يديرها المشروع ويراقبها عن كثب. وتم إجراء إصلاح إيبور للمجموعة مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:

- مخاطر السلوك الناتجة عن المناقشات مع العملاء والأطراف المقابلة في السوق نتيجة للتعديلات المطلوبة على العقود القائمة لتنفيذ إصلاح معدل إيبور.

- المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك وعمالته نتيجة تعطل الأسواق بسبب إصلاح إيبور مما يؤدي إلى حدوث خسائر مالية.
- مخاطر التسعير من النقص المحتمل في معلومات السوق إذا انخفضت السيولة في معدلات إيبور وأصبحت المعدلات الخالية من المخاطر غير سائلة وغير قابلة للرصد.
- المخاطر التشغيلية الناتجة عن التغييرات الطارئة على أنظمة وعمليات تكنولوجيا المعلومات بالبنك، بالإضافة إلى مخاطر تأخر الدفعات في حال التوقف عن استخدام إيبور.

تم تحويل جميع تعرضات المجموعة في نهاية السنة لمعدلات إيبور الجوهرية إلى معدلات خالية من المخاطر.

الأدوات المالية المعرضة لمعدل ليبور بالدولار الأمريكي

٢٠٢٢		٢٠٢١	
الموجودات ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	المطلوبات ألف درهم
٦٧,٣٤١	-	٦١,٧٩٥	-
-	-	-	٣٥٠,٩٩٦

قروض وسلفيات
مبالغ مستحقة إلى البنوك

لم تتحول جميع تعرضات إيبور المذكورة أعلاه إلى معدل فائدة مرجعي بديل حتى الآن. وستنتهي صلاحية جميع حالات التعرض قبل أن يصبح التحول ضرورياً.

لا توجد التزامات قروض و ضمانات مالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ مربوطة بمعدل ليبور.

محاسبة التحوط

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١، لم يكن لدى المجموعة أي أدوات تحوط مربوطة بمعدل ليبور بالدولار الأمريكي ولم تتحول بعد إلى معدل فائدة بديل.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة

يعرض الجدول التالي تحليل التعرض لمخاطر أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. إن الموجودات والمطلوبات المالية للبنك مدرجة بالقيمة الدفترية ويتم تصنيفها إما وفقاً لإعادة التسعير التعاقدية أو بتاريخ الاستحقاق، أيهما أسبق.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مؤرخة	غير محملة بالفائدة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	٢٨٨,٠٠٠	-	-	-	١١٤,٢٤٨	٤٠٢,٢٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	٨١٩,١٣٨	٩٣,٢٨٢	-	-	-	٩١٢,٤٢٠
قروض وسلفيات، بالصافي	٥٦٨,٩٩٨	-	٤٢٢,٠٠٠	-	-	٩٩٠,٩٩٨
استثمارات، بالصافي	٧٨,٨٢٠	١٢٤,٧١٢	٩٧٦,٧١٧	١٨١,٦٤٧	١٧٦,٦٨٨	١,٥٣٨,٥٨٤
موجودات أخرى	١٠,٧٢٧	٥,٨٢٥	٤١	-	٢١,٣١١	٣٧,٩٠٤
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٣,٧٥١	٣,٧٥١
	١,٧٦٥,٦٨٣	٢٢٣,٨١٩	١,٣٩٨,٧٥٨	١٨١,٦٤٧	٣١٥,٩٩٨	٣,٨٨٥,٩٠٥
ودائع العملاء	٢,٤٩٨,٢٣٤	٨٤٧,٧١٨	٣٣,٢١٠	-	-	٣,٣٧٩,١٦٢
مطلوبات أخرى	٧,٧٣١	٤٠,٧٨٢	٩,٠١٦	-	٢٢,٣٠٠	٧٩,٨٢٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	٤٢٦,٩١٤	٤٢٦,٩١٤
	٢,٥٠٥,٩٦٥	٨٨٨,٥٠٠	٤٢,٢٢٦	-	٤٤٩,٢١٤	٣,٨٨٥,٩٠٥
فرق حساسية الفائدة	(٧٤٠,٢٨٢)	(٦٦٤,٦٨١)	١,٣٥٦,٥٣٢	١٨١,٦٤٧	(١٣٣,٢١٦)	

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

آجال إعادة تسعير أسعار الفائدة (تابع)

٣١ ديسمبر ٢٠٢١

أقل من ٣ أشهر	٣ إلى ١٢ شهراً	١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	غير مؤرخة	غير محملة بالفائدة	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	-	٢٦,٣٨٥	٢٧٦,٣٨٥
مبالغ مستحقة من البنوك، بالصافي	-	-	-	-	-	٢٧١,١٤٦
قروض وسلفيات، بالصافي	١٧,٩٤٦	٤٣٦,٦٠٠	-	-	-	٩١٤,٤٧٣
استثمارات، بالصافي	١٣٥,١٧٥	٦٣٨,٢٠٥	٢٩٠,٠٢٧	٢٨,١٧٧	٢١٥,٩٢٩	١,٣٦١,٣٧٦
موجودات أخرى	-	-	-	-	٤٢,٦٧٦	٤٢,٦٧٦
ممتلكات ومعدات وموجودات غير ملموسة	-	-	-	-	٣,٩٣٥	٣,٩٣٥
	١٥٣,١٢١	١,٠٧٤,٨٠٥	٢٩٠,٠٢٧	٢٨,١٧٧	٢٨٨,٩٢٥	٢,٨٦٩,٩٩١
مبالغ مستحقة إلى البنوك	٢٥٩,١٨٣	٩١,٨١٣	-	-	-	٣٥٠,٩٩٦
ودائع العملاء	١,٢٠٩,٠٩٧	١٩٩,٩٥٤	٥٦٩,٦٨٤	-	-	١,٩٧٨,٧٣٥
مطلوبات أخرى	-	٣,٤٤٥	١٢,٣٧٣	-	٤٣,٣٣٣	٥٩,١٥١
حقوق الملكية	-	-	-	-	٤٨١,١٠٩	٢٣,٧٤١
	١,٤٦٨,٢٨٠	٢٩٥,٢١٢	٥٨٢,٠٥٧	-	٥٢٤,٤٤٢	٢,٨٦٩,٩٩١
فرق حسابية الفائدة	(٤٣٣,٣٤٤)	(١٤٢,٠٩١)	٤٩٢,٧٤٨	٢٨,١٧٧	(٢٣٥,٥١٧)	

٢٦ إدارة المخاطر (تابع)

مخاطر السوق (تابع)

مخاطر أسعار الفائدة (تابع)

يوضح الجدول التالي التأثير على القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية نتيجة للتحوّل الموازي التصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، في بيان حقوق الملكية الأساسية الخاص بالمجموعة باستثناء المخصص واحتياطات إعادة التقييم للمحفظة البنكية الخاصة بالمجموعة. تقوم المجموعة أيضاً بحساب الأرباح المعرضة للمخاطر بتطبيق تحول موازٍ تصاعدي بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس في منحى سعر الفائدة لجميع الموجودات والمطلوبات المعاد تسعيرها والتي تستحق خلال فترة سنة واحدة.

التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠٢٢ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٢ ألف درهم	التأثير على صافي الربح لسنة ٢٠٢١ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢١ ألف درهم
(٤,٧٩٥)	(٦٤,٧٧٥)	(٥,٢٤٠)	(٦٧٧٦٣)

الزيادة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي المخاطر التي تؤدي إلى تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. حددت المجموعة سقوفاً على صافي المراكز المفتوحة من حيث العملة. وتتم مراقبة صافي المراكز المفتوحة يومياً ويتم استخدام استراتيجيات لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعه.

إن مراكز المجموعة المتاحة للعملات الأجنبية الرئيسية كالتالي:

٢٠٢٢ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم	٢٠٢١ طويلة/ (قصيرة) ألف درهم
٦١٧	٣٨٠
١٠٠	٣١
(٢٢١)	٢٠
٨٧٥,٤٠٨	٧٥٣,٨٠٤

يورو
جنيه إسترليني
فرنك سويسري
دولار أمريكي

تعتقد الإدارة أن المجموعة ليست معرضة حالياً لأي مخاطر هامة من العملات الأجنبية بخصوص الدولار الأمريكي لأن سعر الدرهم الإماراتي مربوط بسعر الدولار الأمريكي.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تعرض القيمة العادلة للأسهم للانخفاض نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. ينشأ التعرض لمخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة استثمارات الأسهم الخاصة لدى المجموعة.

فيما يلي التأثير على الأسهم المتداولة بسبب التغيرات المحتملة والمعتولة في مؤشرات الأسهم، مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠٢٢ %	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢٢ ألف درهم	التغير في أسعار الأسهم لسنة ٢٠٢١ %	التأثير على حقوق الملكية لسنة ٢٠٢١ ألف درهم
١٠-/+	٥٨٢	١٠-/+	٥٩٨
١٠-/+	٦,١٨٨	١٠-/+	٤,٥٩٥
١٠-/+	٥٣	١٠-/+	٧٨

سوق أبوظبي للأوراق المالية
سوق دبي المالي
أخرى

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناجمة عن تعطل النظام أو الخطأ البشري أو الغش والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عندما تفشل الضوابط الرقابية في أداء وظيفتها، يمكن لمخاطر التشغيل أن تسبب ضرراً للسمعة أو أن يكون لها تداعيات قانونية أو تنظيمية أو أن تؤدي إلى خسارة مالية. لا تتوقع المجموعة القضاء على جميع مخاطر التشغيل، ولكن قد تستطيع المجموعة إدارة هذه المخاطر من خلال آليات الرقابة ورصد المخاطر المحتملة والتصدي لها. تشمل الضوابط الرقابية الفصل الفعال بين الواجبات، وإجراءات منح حق الوصول والتفويض والتسوية، وآليات تثقيف الموظفين وتقييمهم، بما في ذلك استعمال التدقيق الداخلي.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد التزام بين طرفين على استعداد وبكامل إرادتهما الحرة في معاملة تتم على أساس تجاري بحت. ولذا، قد تظهر بعض الفروق بين القيمة الدفترية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة.

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة:

تستخدم المجموعة المستويات التالية لتحديد وبيان القيمة العادلة للأدوات المالية عن طريق أساليب التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة.

المستوى الثاني: أساليب أخرى تكون فيها جميع المعطيات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة جديرة بالملاحظة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: أساليب تستخدم فيها معطيات لها تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند على بيانات يمكن ملاحظتها في السوق.

تسلسل مستويات قياس القيمة العادلة للاستثمارات مدرج في الإيضاح رقم ٨.

يبين الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل فئة من فئات الموجودات والمطلوبات المالية وقيمتها الدفترية قبل المخصص، إن وجد.

المجموع ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	القروض والذمم المدينة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	
					٢٠٢٢
					الموجودات المالية
					نقد وأرصدة لدى مصرف
					الإمارات العربية المتحدة
					المركزي
٤٠٢,٢٤٨	٤٠٢,٢٤٨	-	-	-	مبالغ مستحقة من البنوك
٩١٢,٥٣٣	٩١٢,٥٣٣	-	-	-	قروض وسلفيات
١,٠١٩,٠٥٨	-	١,٠١٩,٠٥٨	-	-	استثمارات، بالصافي
١,٥٩٥,٥١٥	٥٧٦,٤٢٢	-	٩١١,٩٤٦	١٠٧,١٤٧	موجودات أخرى
٢٢,٠١١	٢٢,٠١١	-	-	-	
٣,٩٥١,٣٦٥	١,٩١٣,٢١٤	١,٠١٩,٠٥٨	٩١١,٩٤٦	١٠٧,١٤٧	
					المطلوبات المالية
					ودائع العملاء
٣,٣٧٩,١٦٢	٣,٣٧٩,١٦٢	-	-	-	مطلوبات أخرى
٧٩,٨٢٩	٧٩,٨٢٩	-	-	-	
٣,٤٥٨,٩٩١	٣,٤٥٨,٩٩١	-	-	-	

لم يكن هناك أي تحويل بين المستويات خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

بنك الإمارات للاستثمار ش.م.ع
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (تابع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٢٧ القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

تحديد القيمة العادلة وتسلسل مستويات قياس القيمة العادلة (تابع)

٢٠٢١	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	القروض والذمم المدينة ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	المجموع ألف درهم
الموجودات المالية					
نقد وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	-	-	٢٧٦,٣٨٥	٢٧٦,٣٨٥
مبالغ مستحقة من البنوك	-	-	-	٢٧١,٦٥٤	٢٧١,٦٥٤
قروض وسلفيات	-	-	٩٤١,٦٠٩	-	٩٤١,٦٠٩
استثمارات، بالصافي	١٩١,٢٥٧	٤٩٢,٧٩٥	-	٦٨٦,٢١٩	١,٣٧٠,٢٧١
موجودات أخرى	-	-	-	٢٣,٧٤٣	٢٣,٧٤٣
	١٩١,٢٥٧	٤٩٢,٧٩٥	٩٤١,٦٠٩	١,٢٥٨,٠٠١	٢,٨٨٣,٦٦٢
المطلوبات المالية					
مبالغ مستحقة إلى البنوك	-	-	-	٣٥٠,٩٩٦	٣٥٠,٩٩٦
ودائع العملاء	-	-	-	١,٩٧٨,٧٣٥	١,٩٧٨,٧٣٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	٥٩,١٥١	٥٩,١٥١
	-	-	-	٢,٣٨٨,٨٨٢	٢,٣٨٨,٨٨٢

باستثناء استثمارات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة (حيث يتم الإفصاح عن القيم العادلة في الإيضاح ٨)، تعتقد الإدارة أن القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة لأنها تمتاز في جوهرها بطبيعة قصيرة الأجل وتحمل أسعار الفائدة السائدة في السوق.

٢٨ كفاية رأس المال

يتولى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي الرقابة على المجموعة على أساس التجميع، ولذلك يتلقى المصرف المركزي معلومات حول كفاية رأس المال ويحدد متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. واعتباراً من سنة ٢٠١٧ يُحتسب رأس المال على مستوى المجموعة باستخدام إطار بازل ٣ الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ("لجنة بازل")، بعد تطبيق التعديلات المقررة من المصرف المركزي ضمن الاختصاص الوطني. يستند إطار بازل ٣ على ثلاثة "محاور" هي: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وعملية المراجعة الرقابية والتزام السوق.

متطلبات الحد الأدنى لرأس المال

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظام رأس المال بازل ٣ الذي أصبح ساري المفعول اعتباراً من ١ فبراير ٢٠١٧ ويقدم متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات هي حقوق الملكية العادية الشق الأول، والشق الأول الإضافي، ومجموع رأس المال. تحدد إرشادات المتابعة الخاصة بكفاية رأس المال للبنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي صدرت في نوفمبر ٢٠٢٠ جوانب مخاطر الائتمان للطرف المقابل، وتعديل تقييم الائتمان، واستثمارات حقوق الملكية في الصناديق والموجودات المورقة.

تطبق مصدات رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال بنسبة ٢,٥٪) على وفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

٢٨ كفاية رأس المال (تابع)

رأس المال التنظيمي

تنقسم قاعدة رأس المال لدى البنك إلى فئتين هما حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الثاني من رأس المال بناء على خصائصها.

- حقوق الملكية العادية الشق الأول هي أفضل شكل من أشكال رأس المال من حيث الجودة، وتشمل رأس المال والاحتياطيات القانونية والنظامية والأخرى واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المحتجزة والتعديلات التنظيمية الأخرى المتعلقة بالبنود المدرجة في حقوق الملكية لكن يتم التعامل معها بطريقة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- يتألف الشق الثاني لرأس المال من الاحتياطيات غير المفصّل عنها.

نسبة كفاية رأس المال وفقاً لإطار بازل ٣ كالتالي:

٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	
٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠
٤٤,٢٥١	٤٤,٢٥١
٢٧٥,٨٧٣	٣٠٧,٩٧٧
(٣٧,٨٤٨)	٤,٥٩٢
(١,٥٨٠)	(١٩,٥٤٩)
٣٨٥,٦٩٦	٤٤٢,٢٧١
الشق الثاني من رأس المال	
٢٢,٢٨٣	١٨,٤٤٦
٢٢,٢٨٣	١٨,٤٤٦
مجموع الشق الثاني من رأس المال	
٤٠٧,٩٧٩	٤٦٠,٧١٧
التعرضات المرجحة بالمخاطر	
١,٧٨٢,٦٦٦	١,٤٧٥,٧١٠
٨,٤١٦	٧,٥٧٦
١٥٩,١٨٠	١٧٠,٩٦٥
١,٩٥٠,٢٦٢	١,٦٥٤,٢٥١
متطلبات الحد الأدنى	
نسبة رأس المال	لرأس المال
٪١٣	٪٢٠,٩٢
٪١١	٪٢٦,٧٤
٪٩,٥	٪٢٦,٧٤
مجموع نسبة رأس المال	
نسبة الشق الأول	
نسبة حقوق الملكية العادية الشق الأول	

سياسات إدارة رأس المال واختيار الضغط المالي وإدارة رأس المال

لدى البنك آلية فعالة لتقييم ومراقبة وإعداد تقارير حول كفاية رأس المال ويقوم بشكل استباقي بتطوير إطار العمل الداخلي لتقييم كفاية رأس المال بما يتماشى مع اتفاقية بازل ٣.

تعتمد عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال على النظرة المستقبلية وتسد إلى توقعات الموازنة المالية للبنك. ويتم مراعاة عدة سيناريوهات للتحمّل المالي من أجل تقييم قوة كفاية رأس المال لدى البنك على مدى فترة ثلاث سنوات.

تستند عملية التقييم الداخلية لكفاية رأس المال إلى رأس المال الاقتصادي وتحدد الكفاية باعتبارها رصيد رأس المال المؤد، في صورة المصادر المالية المتوفرة، ورأس المال المطلوب، في صورة تحوط للخسائر غير المتوقعة. وتخضع أساليب القياس الكمية لدى البنك للفحص والتقييم الخارجي.

٢٨ كفاية رأس المال (تابع)

سياسات إدارة رأس المال واختبار الضغط المالي وإدارة رأس المال (تابع)

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هي ضمان التزام البنك بالمتطلبات النظامية مع مصدر إضافي بسبب الصدمات الخارجية المفروضة. يحافظ البنك على معدلات رأسمالية صحية من أجل دعم أعماله وزيادة القيمة للمساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. ومن أجل المحافظة على هيكل رأس المال أو تعديله، فقد يقوم البنك بتعديل قيمة دفعات توزيعات الأرباح الموزعة على المساهمين أو إعادة رأس المال إليهم أو إصدار أسهم جديدة. لم تطرأ أي تغييرات على الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

٢٩ موجودات برسم الأمانة

٢٠٢٢	٢٠٢١
ألف درهم	ألف درهم
٣,٧٦٤,٤٤٠	٣,٤٣٠,٥٩٥

رصيد الموجودات برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمات الحفظ لموجودات عملائها. تحتفظ المجموعة بهذه الموجودات برسم الأمانة، وعليه فهي غير مدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة كموجودات للمجموعة.

٣٠ الأرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية" لتتماشى مع عرض السنة الحالية. خلال الفترة، قام البنك بممارسة لتحديد ما إذا كان عرض البيانات المالية يتم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١ "عرض البيانات المالية". نتج عن هذه الممارسة إعادة تصنيف بعض البنود في البيانات المالية. تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض الفترة الحالية، وقام البنك بإعادة التصنيف لتحسين جودة المعلومات المقدمة.

عُرضت الموجودات غير الملموسة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بقيمة ١,٠٢٧ ألف درهم سابقاً ضمن الممتلكات والمعدات. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم عرض الموجودات غير الملموسة كبند منفصل في بيان المركز المالي. وكما في ١ يناير ٢٠٢١، بلغت الموجودات غير الملموسة ٣٠٠ ألف درهم.

٣١ الأحداث اللاحقة

أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لائحة بموجب التعميم رقم ٢٠٢٢/٢٣ الصادر بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٢٢، يلزم فيها جميع البنوك الاستثمارية وبنوك الخدمات المصرفية للشركات بتحويل ترخيصها الحالي إلى ترخيص بنك مقيد ("اللائحة") إضافة إلى متطلبات أخرى من بينها الالتزام بالحفاظ على حد أدنى لرأس المال المصدر والمنفوع بقيمة ١,٠٠٠ مليون درهم.

ومن أجل الامتثال لللائحة، قدم البنك طلباً إلى المصرف المركزي في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢ للحصول على ترخيص بنك مقيد، مدعوماً بخطة عمل توضح النطاق المقترح للأنشطة وخطة زيادة رأس المال التي سيتم إنجازها على مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى: توزيع احتياطي البنك القابلة للتوزيع (بما في ذلك الأرباح المحتجزة) البالغة ٢٨٠ مليون درهم كأسهم منحة من خلال إصدار ٢,٨٠٠,٠٠٠ سهم منحة جديد بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ درهم للسهم الواحد على المساهمين الحاليين في البنك ("التوزيع").

تمت الموافقة على هذا التوزيع من قبل الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٢، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية. ولاحقاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تلقى البنك الموافقة التنظيمية ذات الصلة ويبلغ الآن رأس المال المصدر للبنك ٣٥٠ مليون درهم.

المرحلة الثانية: جمع رأس مال إضافي بمبلغ ٦٥٠ مليون درهم عن طريق إصدار الأسهم ("إصدار الأسهم") من خلال إصدار ٦,٥٠٠,٠٠٠ سهم جديد بقيمة اسمية قدرها ١٠٠ درهم للسهم الواحد. وعند الانتهاء من إصدار الأسهم، سيكون لدى البنك رأس مال مُصدر قدره ١,٠٠٠ مليون درهم مقسم إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ درهم للسهم الواحد.